عقد الثلاثيات: تصاعد الكفاح الوطني و الذودعن الهوية

د. جمال قنان
جامعة الجزائر

سجل نشاط المجتمع الجزائري خلال عقد الثلاثنات من القرن (20)، تطورا نوعيا في الأداء في مختلف المجالات خاصة على الصعيدين السياسي والثقافي. لقد تظافرت عدة عوامل لإحداث هذا التطور، منها الذاتية تخص المجتمع نفسه وعوامل معنوية وظرفية إلى جانب المناخ الجديد الناجم عن انتصار الثورة البولشوفية في روسيا وقيام الدولية الثالثة التي اتخذت من مبدأ مقاومة الاستعمار والامبريالية غايتها.

على المستوى الذاتي، فالنشاط الذي بذل خلال عقد العشرينيات على المستويين الثقافي والسياسي، رغم محدوديته، بسبب الضغوط والحصار المفروض عليه، قد أخرج الفرد الجزائري من حالة الاحساس بالعزلة واجترار آلامه منفردا وحيدا وخلَّصه من حالة الإحباط واليأس الذي كان عليه وحرر وإرادته ودفعه إلى العمل من أجل التغيير إلى وضع أفضل إن خيار المقاومة المسلحة لم يعد ممكنا الآن، لقد استنفذ الشعب الجزائري كل طاقاته في هذا الاتجاه وعلى امتداد عشرات من السنين. وهناك خيار ثاني في شكل المقاومة ضد الاستعمار، أو جدتها الأوضاع الجديدة التي عليها ما عالم بعد الحرب العالمية الأولى. وهو الكفاح السياسي الذي تدور رحاه الآن في الأقطار العربية مشرقها ومغربها. وهو ما شكل عاملا معنويا محفزا للعمل في هذا الإطار. ومن ناحية أخرى فإن التظاهرات التي صاحبت الإحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال

أوجدت لديه ردود فعل متألمة وساخطة في نفس الوقت تدعو إلى العمل من أجل رفع هذا التحدي. لقد عبرت عن هذا الإحساس تلك المقولة التي تداولتها الألسن في تلك الفترة والتي مفادها أن الإحتلال سوف لن تتاح له الفرصة للاحتفال بمئوية ثانية، فإلى جانب هذه العوامل الذاتية والمعنوية هناك مناخ جديد بدأ يهب على المستوى العالمي، فلم تعد الكرة الأرضية حكرا على " الجوارح" التي تقتسم أشلاء ضحاياها، فهناك قوى معنوية جديدة بدأت تبزغ في الأفق تدعو إلى التعاون والتعاضد بين كل قوى التحرر والانعتاق من أجل تخليص البشرية من آفة الاستعمار والامبريالية. وهو ما شكل حافزا معنويا قويا لقوى التحرر في كل البلدان. فهاته لم تعد تشعر بكونها معزولة، محاصرة ومستفرد بها. فالكفاح الذي تخوضه له امتداد في مناطق العالم الأخرى وجزء من جبهة عالمية ضد قوى التسلط والاستعباد.

انفجرت طاقات المجتمع الجزائري خلال عقد الثلاثينيات، لقد تجسدت هذه الحيوية في مختلف مجالات النشاط التي في متناوله والتي تركزت على الخصوص في ميادين التربية والتعليم والتثقيف والكفاح السياسي.

لقد تم انشاء خلال هذا العقد ما يزيد عن مائة جمعية للتربية والتعليم وعشرات من الجمعيات الثقافية والرياضية عبر مختلف مدن البلاد والتي كانت تقوم في نفس الوقت بتقديم يد

العون والمساعدة للعائلات المحرومة. كما سجلت هذه الحيوية في الميدان الصحفي حيث تم إصدار بضع وثلاثين جريدة بالعربية وعدة عناوين صحفية باللغة الفرنسية خلال هذا العقد [1]. فأبو اليقظان أصدر وحده خلال هذه العشرية ما يقرب من عشرة عناوين واحد تلو الآخر. وجمعية العلاء أصدرت بدورها أربعة عناوين تحت إشرافها المباشر وعناوين أخرى قريبة منها تعمل في إتجاهيها. لقد تصدت الإدارة لخنق هذه الأصوات واحد تلو الآخر. فخلال سنتين فقط عطل ما يزيد عن ثلاثة عشر عنوانا (1933 -1934)، مما جعل بعض الكتاب الفرنسيين منهم ديبارمي، يصف هذه العملية بالمجزرة دون التنديد بها. لقد حملت الإدارة القانون الخاص بالصحافة والنشر الصادر في 29 جويلية 1881 أكثر مما يحتمل، عندما اعتبرت الصحف العربية الصادرة في الجزائر كصحف أجنبية.

لقد اعتمد في تمويل نشاطات المجتمع المتعددة الأوجه هاته على التبرعات التي يقدمها المواطنون وعلى الاشتراكات. فلم تكن تتلقى أي دعم من السلطات العمومية. فبعض الفتات الذي كان يلقي للبعض منها هو الضآلة بحيث لا يسمن ولا يغني من جوع. وتبرز قيمة التضحية التي يبذلها الجزائريون لتمويل قطاعات نشاطاتهم عندما يؤخذ بعين الاعتبار كون الجزائر كانت تعاني في هاته الفترة أزمة اقتصادية حادة وأن ثقلها كان أشد وطأة على

الأهالي منها على بقية السكان [3]. ذلك أن القطاع الزراعي الذي يشكل المصدر الأساسي للدخل بالنسبة لهم طوقته الأزمة الاقتصادية من ثلاثة جوانب: توالى سنوات الجفاف وما صحبها من انخفاض في المحاصيل الزراعية، وانخفاض أسعار الحبوب التي تعرضت إلى شبه انهيار. فقنطار القمح الذي كان معدل سعره في المناطق الشمالية من البلاد في حدود مائة وأربعين فرنكا في سنة 1929 انخفض إلى معدل ثمانين فرنكا فقط عند منتصف عقد الثلاثينات. وقنطار الشعير من ثمانين فرنكا انخفض إلى النصف في نفس الفترة. كما تعرضت قطعان الماشية بدورها، بسبب الجفاف، إلى انهيار مريع. فمن بين حوالي ثمانية ملايين رأس غنم في عام 1929 انخفض العدد إلى أقل من النصف. نفس الوضع بالنسبة لقطعان الماعز والأبقار. لقد تضاعفت تفاعلات هذه الأزمة بشكل أخطر بانخفاض قيمة الفرنك.

بدأت بوادر الأزمة المالية في فرنسا منذ نهاية الحرب لتتحول إلى أزمة حادة مستعصية في سنة 1924، على امتداد ثلاث سنوات كاملة لتنتهي بانخفاض قدرة الفرنك الشرائية بأكثر من أربعة أخماس على ما كانت عليه في سنة 1914 [4]. فسلم الأجور في القطاع الزراعي كما حدده مؤتمر الفلاحين الأوروبيين في سنة 1933 والذي اعتمدته الإدارة يبين أن أجرة العامل المداوم في القطاع الزراعي تتراوح ما بين ثماني إلى عشر فرنكات في اليوم. وأجر

المرأة خمس فرنكات وأجر الطفل بين أربعة إلى خمس فرنكات لساعات عمل تمتد من حدود الساعة الرابعة صباحا إلى الساعة والثامنة مساءا ،

أما العمال الموسميون فأجرهم يتراوح بين أربعة إلى ست فرنكات [5] . وإذا ما قورنت هاته الأجور بالتي كان يتقاضاها العمال في القطاع في سنة 1918 والتي كانت تتراوح ما بين 3 إلى أربع فرنكات في اليوم يتبين أن مستوى الأجور بالسعر الثابت للفرنك قد انخفض إلى النصف تقريبا.

سجل عقد الثلاثينات على الصعيد السياسي تطورا نوعيا في الأداء، الذي ظهرت بوادره الأولى في مستهله لتتضح معالمه وتوجهاته بشكل جلي عند نهايته. فمنذ اختفاء أ. خالد من على الساحة الوطنية تعثر النشاط السياسي وأصيب بنوع من الانتكاسة (62).، لم تخرجه منها قيام اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين "في سنة 1927 تحت رئاسة الدكتور بلقاسم بن التهامي والتي لم تفعل أكثر من أنها سيرت حالة التعثر والتردي هاته التي أوصلتها في النهاية إلى طريق مسدود. لقد عجزت قيادتها أو تخاذلت عن إدراك مقتضيات المرحلة ومتطلباتها وذلك بفسح المجال أمام طاقات وقوى جديدة بدأت تدخل الميدان ومسايرتها، لقد تحكم فيها ذهنية و رؤى ما قبل الحرب وهو ما أدى بها في النهاية إلى التلاشي وللاختفاء، فقد قام على أشلائها ثلاث اتحاديات جهوية اثنتين منها لم يكن لهما

أي دور بارز يذكر في سجل الكفاح الوطني وهما: اتحاديتي منتخبي عمالتي لجزائر و وهران.فاتحادية المنتخبين لعمالة قسنطينة التي تأسست في 20 جوان 1930 برئاسة الشريف سيسبان نائب في المندوبات المالية وكاتبها العام الشريف بن حبيلص عضو المجلس العام لعمالة قسنطينة، هي التي تصدرت النشاط السياسي ذي التوجه الإصلاحي، خاصة منذ سنة 1933 تحت قيادة الدكتور بن جلول، الذي كان للشيخ ابن باديس دورا في دفعه إلى الواجهة عندما أقنع والده بالانسحاب ليترك المجال أمامه في انتخابات المجلس العام اللعمالة [6] وحتى نهاية سنة 1936 عندما انفجرت الأزمة بين أعضاء قيادة المؤتمر الإسلامي.

لقد نزلت اتحادية المنتخبين لعمالة قسنطينة بالعمل السياسي الذي كانت تحتكره النخبة، حتى ذلك الوقت، إلى مستوى الجماهير وإشراكهم فيه دون تمكينهم من التأثير عليه وتوجيه [7]. إيجابية هذا التطور في النشاط السياسي "الشرعي" هو أنه أعاد بالمطالب الوطنية التي قدمتها الاتحادية (1935) إلى المستوى الذي طرحه أ. خالد قبل نفيه، وليتجاوزها في كراسة المطالب التي قدمها المؤتمر الإسلامي لحكومة الجبهة الشعبية سنة بعد ذلك (1936).

في بداية هذا العقد أيضا بدأ النشاط الوطني الذي يقوم به النجم في المهجر منذ سنة 1926 يمتد تأثيره شيئا فشيئا إلى داخل

الوطن. و عند منتصف الثلاثينات أصبح يشكل تيارا في الساحة الجزائرية يزداد تأثيره تناميا واتساعا، خاصة بعد سنة 1937 عندما تموقع في الإقليم الوطني تحت اسم حزب الشعب الجزائري.

أبرز حدث وقع خلال هذا العقد ذو بعد حضاري وسياسي هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931. فهذا الحدث كان تتويجا لكفاح جيلين من المصلحين. لقد كان للشيخ ابن باديس ولمجموع من الرجال الذين التفوا حوله من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ مبارك الميلي والشيخ الطيب العقبي [8] الفضل في تتويج هذا الجهد وإبرازه إلى الوجود في شكل تيار جارف يقوم بهدم ما بناه الاحتلال من ذهنية مغتربة، وعقل مستلب على امتداد قرن من الزمن.

بعض الكتابات تتهافت على تبني الفكرة والإدعاء بالمبادرة بها [9] غير أن الوقائع تبين أن صاحبها والمبادر بها هو الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كان أول من أطلقها على أعمدة مجلة الشهاب وتتبع الخطوات التي قطعتها خطوة خطوة إلى أن تحققت. كما يبرز مسارها جانبا آخر من شخصية الشيخ وهو قدرته على التخطيط ومرونته في التعامل مع المصاعب من أي نوع كانت، دون أن يفقد الأمل ويتخلى عن الهدف الذي يعمل من أجله.

كان يدرك جيدا أن الاحتلال سوف لن يقبل تجسيد الفكرة في إطار هيئة قائمة تحظى بمشروعيته إذا ما تبناها هو

بصفة مباشرة و دعا لها و لذلك عمد إلى طرحها كمجرد فكرة للنقاش وتبادل الرأي حولها. متحليا بالصبر وعدم التسرع تجنبا للانزلاق مخافة السقوط وفشل المشروع. استغرق مخاض الفكرة وبلورتها خمس سنوات إلى أن نضجت وأينعت ليترك غيره للمبادرة بها ظاهريا [10]تجنبا لإثارة شكوك للإدارة. حتى أنه تغيب عن حضور جلسات الاجتماع التأسيسي في اليومين الأولين، زيادة في التحرز والاحتياط. لكنه في نفس الوقت رتب الأمور بكيفية تجعل المهام الأساسية في المجلس الإداري للجمعية كلها بين أيدي خلصائه ومقربيه في التفكير والتوجيه الإصلاحي الخالص. ذلك أن الاجتماع التأسيسي لم يكن فيه المصلحون وحدهم بل شاركت فيه أيضا شخصيات طرقية وعلماء موظفون رسميون في الإدارة لحفظ التوازن مؤقتا بين هذه الأطراف ثم تكوين لجنة دائمة مقرها مدينة الجزائر تتولى تسيير الأعمال اليومية للجمعية، نظرا لكون أغلب أعضاء المجلس الإداري يسكنون خارج العاصمة. واختير للإشراف على هذه اللجنة السيد عمر إسماعيل صاحب المبادرة الظاهرية لتأسيس الجمعية ومعه أعضاء من غير الشيوخ المصلحين [11].

اعتمدت الجمعية من طرف الإدارة بدون صعوبة. فبهذة الليونة يبدو أن سلطات الاحتلال تريد أن تخفف من حالة الاستياء العميق الذي أثارته الاحتفالات الصاخبة للذكرى المئوية للاحتلال

لدى الجزائريين. كما أن مشاركة أطراف قريبين منها، كمريدي بعض الطرق وشيوخ بعض الزوايا إلى جانب علماء موظفين في الإدارة يمثل بالنسبة لها ضمانا في كون الجمعية سوف لن تخرج عن الإطار الذي حدده قانونها الأساسي والذي استبعد كلية الاشتغال بالسياسة والتدخل فيها. كما يبدو أن موريس فيوليت الذي كان موجودا في الجزائر، في نفس الوقت الذي انعقد فيه الاجتماع التأسيسي للجمعية، على رأس لجنة من مجلس الشيوخ في مهمة التقصي والاطلاع، كان له بعض التأثير في موقف الولاية العامة لصالح الجمعية، والشيخ ابن باديس حرص من جهته خلال هذه الفترة على مجاملة مدير الشئون الأهلية في الولاية العامة ميرانت، مشيدا بنزاهته واعتداله في إدارة شئون مديريته، لما له من نفوذ وتأثير لدى الإدارة.

إن الالتقاء والتعايش الذي تجسد أثناء التحضير للاجتماع التأسيسي وأثناء الاجتماع لم يستمر طويلا. وتأكد للمرة الأخرى أنه لا يمكن الجمع بين المتناقضين. فبعد سنة واحدة فقط من عمر الجمعية وقع الشرخ انتثر الجمع ليسلك كل طريقه. فعلى إثر المحاولة التي قادها عمر إسماعيل بالتعاون مع شيخ الطريقة العلوية، أحمد بن عليوة وإتباعهم، مستغلين مناسبة تجديد المكتب الإداري للإستيلاء على الجمعية في شهر ماي 1933 وفشلها.

قام هؤلاء بتأسيس جمعية منافسة أطلقوا عليها جمعية علماء السنة في شهر سبتمبر (1933) ووضعوا على رأسها الشيخ مولود الحافظي [12]. لقد خرجت حركة الإصلاح من هذا الالتقاء الظرفي بمكسب هام، بفضل التخطيط المحكم الذي وضعته والمرونة الظرفية التي أبدتها. لقد أصبحت تتوفر على هيئة معتمدة رسميا وهو سوف يفتح أمامها مجالا واسعا للعمل في الاتجاه الذي اختارته.

4 - المجتمع الجزائري عند منتصف الثلاثينات:

كيف كانت إدارة الاحتلال تقيم هذه التطورات التي تشهدها الساحة الجزائرية؟ في مذكرة مطواة أعدتها مصلحة الاستعلامات في الولاية العامة تحت عنوان:" معلومات حول النشاط الإسلامي في الجزائر" [13] تتضمن عرضا لنشاط مختلف شرائح المجتمع الجزائري عند منتصف الثلاثينات و موقفها من الاحتلال و " إنجازاته الحضارية". ويلاحظ على العنوان أنه تجنب استعمال لفظتي الوطنية والسياسية على هذا النشاط، وفضل استعمال صيغة عامة وهي "النشاط الإسلامي". فالأدبيات السياسية للإدارة كانت قد ابتدعت لفظة" الوطنية الإسلامية" منذ بداية عقد العشرينات لإطلاقها على النشاط السياسي الجزائري ذي التوجه الوطني.

تلاحظ المذكرة أن هدا النشاط يكتسي في الجزائر طابعين ديني وسياسي في نفس الوقت. وهو في شكله الجديد الحديث العهد [14] تعود جذوره إلى المؤتمرين الإسلاميين اللذين عقد الأول في القاهرة في العشرينات والثاني في القدس عند نهاية سنة 1931. فهذا النشاط أصبح له تأثيرا كبيرا في الجزائر خاصة لما تبنته اتحادية منتخبي عمالة قسنطينة تحت قيادة الدكتور بن جلول والتي في سعيها للاستمالة الجماهير وكسبها تستعمل خطابا دينيا متعصبا مرتكزة في ذلك على دعم ومساندة " الوهابية الجديدة". وهي الصفة تطلقها المذكرة على حركة الإصلاح وعلى جمعية العلماء. من المعروف أن هذا الوصف كان يطلقه الطرقيون في الجزائر على حركة الإصلاح وليس واضحا فيما إذا كان هؤلاء الذين ابتدعوها واستعارته منهم الإدارة أم العكس. ويبدو أن هذه التسمية التصقت بالمصلحين بسبب شخصية الشيخ الطيب العقبي لإقامته الطويلة في الحجاز.

يرى محرر المذكرة أن نشاط "الوهابية الجديدة" التي هي حركة فكرية، يرتكز على برنامج العمل الذي أقره المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس والذي ضم "مشاغبون" من مختلف الأقطار الإسلامية. لقد انبثقت عنه لجنة دائمة لمتابعة تنفيذه. بوصي البرنامج بالعمل في مجالات أربعة: أولها الدفاع عن الإسلام "ضد ما يسميه بالهجوم الأوروبي المسيحي الصهيوني ضد الإسلام "، تطير

الإسلام من البدع والشوائب التي التصقت به، مكافحة الاعتقاد في الأولياء والأشراف وأتباع الطرق والعمل على نشر اللغة العربية وتجديد آدابها عن طريق إنشاء مدارس خاصة في موزاة التعليم الرسمي. وتصدت المذكرة لنقد برنامج العمل هذا. فترى أن ما يسمى بالهجوم على الإسلام من طرف الحضارة الغربية ليس صحيحا. وأن المقصود في الحقيقة من وراء الدفاع عن الإسلام هو العمل على نشره والدعوة إليه. فهم يصبون اللعنات على " غير المؤمنين" وعلى من ضعف إيمانهم من أولئك الذين احتكوا بالفكر الحديث وتأثروا به.

أما الدعوة إلى تطهير الإسلام من البدع والشوائب التي التحقت به فهي لا تعني تجديد العقيدة من منظور عقلاني كما كان الشأن بالنسبة للمسحية في بداية القرن السادس عشر. فالدعوة إلى العودة بالإسلام إلى ما كان عليه في عهده الأول إلى "سنة السلف الصالح " وطرح كل ما أدخل عليه عبر القرون، شأنه في ذلك هو شأن الديانات الأخرى، واعتباره خروجا عن الدين. ومن هذه الزاوية فإن" الوهابين الجدد" معادون لكل محاولة تهدف إلى تجديد العقيدة" بمنظور عقلاني وتحرير الروح" فهم يعتبرون أن هذا التوجه أشد خطرا على الإسلام من " هجمات الصليبين" وبالتالي، فإن مسعاهم في النهاية يهدف إلى إبقاء الإسلام الذي بدأ يتحرك بفعل الاحتكاك " بروحنا النقدية "، على وضعه الجامد فقادة هذا

التيار" الوهابية الجديدة" في الجزائر هم ابن باديس، العقبي مبارك الميلي والإبراهيمي ملاحظا أن الأربعة يجمعهم قاسم مشترك " أي ذوو ثقافة مشرقية بحثه"

تعرضت المذكرة لأدوات العمل التي اعتمدتها حركة للإصلاح لنشر دعوتها مبتدءا بالصحافة العربية حيث عددت ثلاثة عناوين - متجاهلة العناوين الأخرى لتي ظهرت وعطلت - وهي مجلة الشهاب وجريدتي الثبات والأمة بالنسبة للشهاب فترى أنها دورية خطيرة على اعتبار كونها" تحمل لواء الدعوة للمذهب الجديد الذي يهدف إلى تجديد الإسلام في إطار عربي صرف بمعزل عن أي تأثير غربي." أما بالنسبة لجريدة الثبات التي يصدرها عبد الحميد عبابسة الذي تقول عنه أنه أصدر عدة عناوين صحفية قبلها ولكنها عطلت بسبب توجهها المعادي لفرنسا. أما جريدة الأمة التي يصدرها أبو اليقظان بصفة غير منتظمة فترى أنها تحمل توجا" مشبوها" في نظرها. تتوفر الإدارة، تشير المذكرة، على سلاح قانوني وهو اعتبار الصحافة التي تصدر بالعربية بكونها صحافة أجنبية وبالتالي فيكفي قرار من وزير الداخلية لتعطيل أي عنوان. وهو ما جعل صحف " الوهابية الجديدة " لا تتجرأ على مهاجمة الإدارة و " إنجازاتها" بطريق مباشر وإنما تعتمد أسلوب التورية والإشارة التي يوفرها لها ثراء اللغة العربية في هذا المجال، كما تعمد إلى نشر المقالات المترجمة عن صحف أقصى اليسار في فرنسا.

تستعمل " الوهابية الجديدة" وسائل أخرى للدعوة لمذهبها مثل قيام أعضائها بجولات عبر مختلف المدن " كالوعظ والإرشاد" كما تركز جهودها بصفة خاصة على تكوين جمعيات التربية والتعليم والرياضة والوداديات. وهذه الجمعيات تؤسس وفقا للقانون الخاص بالجمعيات الصادرة في سنة 1901مما جعل من الصعب على الإدارة حلها وإيقاف نشاطها، ففي مقرات هذه الجمعيات تتم الدعوة للمذهب الجديد في إطار ندوات ومحاضرات يبلغ عدد هذه الجمعيات الآن، حوالي مائة جمعية منتشرة عبر مختلف مناطق البلاد. كما تستغل المساجد في إطار دروس الوعظ والإرشاد التي تقوم بها للدعوة إلى مذهبها، وهو ما دفع الإدارة إلى غلق المساجد في وجه دعاتها (1933). واحتكار حق الخطب بها على الأئمة المعنيين من طرفها و" لِدَحْضِ" ما يدعيه المصلحون من كون الوعظ في المساجد هو حق مشروع لكل من تتوفر فيه القدرة على القيام بذلك. وأن هذا الحق هو تقليد إسلامي راسخ عبر القرون، فترى أن ذالك غير صحيح، وأن في السنة النبوية وفي كتابات بعض المفكرين المسلمين مثل الماوردي وابن خلدون - دون تحديد المصدر - ما يبين أن هدا الحق هو مقصور فقط على من يتم تعينهم لهذه المهمة من طرف السلطات العمومية.

حول الاتجاهات السياسية لدى النخبة الجزائرية، ترى المذكرة أنها لا توجد هناك على الساحة الجزائرية حركة وطنية

بالمعنى الصريح للكلمة، تعمل من أجل استقلال الجزائر [15] – متجاهلة بذلك وجود نجم شمال إفريقيا منذ سنة 1926 أو متقيدة بقرار المنع الذي صدر في حقه وللمرة الثانية من طرف محكمة السين بباريس في هذه السنة (1935) [16]. غير أنه يوجد هناك عدد من المثقفين يطالبون دائما بالإصلاحات السياسية وهي: حق التمثيل في البرلمان والمساواة في مدة الخدمة العسكرية مع الفرنسيين، وتمكين الأهالي من الحصول على قطع الأرض المخصصة للزارعة بنفس الشروط التي يحصل عليها الفرنسيون وإدراج تدريس اللغة العربية في المناهج الدراسية مثل الفرنسية. وحول التمتع بالحقوق السياسية، فيمكن التميز بين أربعة اتجاهات:

منهم من يطالب بهده الحقوق محتفظا في نفس الوقت بأحوالهم الشخصية كمسلمين. وآخرون وهم قلة لا يرون مانعا في قبول الجنسية الفرنسية بدون شرط إذا ما فرضت عليهم بشكل جماعي على غرار مرسوم كريميو بالنسبة لليهود وغيرهم يطالب بالتمتع بحق الانتخاب بالاحتفاظ أو بدون الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، والصنف الرابع يرى منح حق الاقتراع لشرائح محددة في المجتمع : المثقفون والتجار وغيرهم، أي أولئك الذين يشكلون الهيئة الناخبة الأهلية. فهده المجموعات منقسمة بدورها حول مسألة التمثيل في البرلمان فبعضهم يقبل مشروع فيوليت[17]، والبعض الأخر يفضل

اختيار النواب من الأهالي من طرف هيئة ناخبة خاصة بهم" فهذه المجموعة يتصدرها الدكتور بن جلول، الأكثر نشاطا من بينهم، ثم يأتي بعده فرحات عباس وشخصيات أخرى أقل أهمية".

فهناك عدة عناوين صحفية تصدر بالفرنسية تعبر عن اتجاهات هذه المجموعات. فصحفية" الصوت الأهلي"Voix indigène " التي يصدرها ربيع زناتي وهو " معلم متقاعد متجنس ومتزوج بفرنسية " التي تسند اتحادية المنتخبين لعمالة قسنطينة. ففي السنوات الثلاثة الأخيرة نشطت حملة من أجل التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للأهالي، فقرائتها تشكل خطرا على العقول التي لم تتعود على نقد الأفكار والجدل الصحفي. كما تعمد في بعض الأحيان إلى نشر مقالات لاذعة ضد موظفي الإدارة في المستعمرة "[18] أما جريدة الأقدام التي يصدرها الصادق دن دن الذي كان المساعد الرئيسي للأمير خالد فهي تشبه جريدة صوت الأهلي وتتجاوزها في الحدة والتشهير أما جريدة الدفاع التي أصدرها الأمين العمودي سنة1934. فهي قريبة جدا من الشيخ الطيب العقبي ويمكن اعتبارها لسان حال جمعية العلماء وأداة من أجل المطالبة بالحقوق السياسية. فالمقالات التي تنشرها تتميز بنقدها الشديد للسياسة الفرنسية. أما جريدة صوت الشعب التي مديرها على ابن أحمد خريج مدرسة قسنطينة الإسلامية، وصاحب امتيازها" السيد محمد الشريف المولود جوكلار" وهو فرنسي اعتنق الإسلام وأحد

المقربين من الشيخ الطيب العقبى. فهي تتميز بدورها بجدة اللهجة كجريدة الدفاع . أما جريدة صوت المستضعفين(Voix des humbles)التي تأسست في سنة 1922 والتي يصدرها مجموعة من المعلمين المتقاعدين من الأهالي في مدينة قسنطينة" "والتي يديرها خاليا السيد طاهرات" فقد اتخذت في البداية توجها يدعو إلى تطوير الأهالي بواسطة الثقافة الفرنسية ولكن منذ شهور تحولت عن هذا الخط، حيث أصبحت تهتم بالسياسة وتنشر مقالات " ناقدة للإنجازات فرنسا" إلى جانب هذه العناوين هناك جريدة الأمة لسان حال نجم شمال إفريقيا التي تصدر بباريس " تحت الراية الشيوعية " فهي تشيد وتمجد بشكل صريح وطنية مسلمي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى وتطالب بتطبيق مبادئ ويلسون الذي يدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها. تشير المذكرة إلى أن الإدارة تقف عاجزة ومكتوفة الأيدي أمام الحملات التي تشن ضدها لأن الصحافة التي تصدر بالفرنسية في الجزائر تخضع لنفس القانون الذي يسير الصحافة في فرنسا.

إلى جانب الصحافة فإن الحملات الانتخابية تشكل ميدان خصبا للدعاية التي تقوم بها هاته " النخبة"، فهي في الظاهر تؤكد ولائها وارتباطها بفرنسا، ولكنها تنتقد ، بشكل دائم" انجازاتنا في الجزائر". والبعض منهم يذهب في نقدها إلى حد استعمال المصطلحات المعروفة لدى الشيوعيين كالهجوم على الامبريالية

الفرنسية التي تحمي رأس المال الزراعي والصناعي على حساب الأهالي كما تنتقد الفلاحين الأوربيين التي تصفهم بالإقطاعيين." كما تندد بالعائلات الأهلية الكبيرة التي تقدم لنا أفضل الخدمات والتي لا زالت تمدنا بعناصر من القياد ذوى كفائة عالية "[19]

في استعراضها لوضعية الطرق الصوفية في الجزائر عند هذا التاريخ، أي منتصف عقد الثلاثينات، أوردت المذكرة أن الطرق الرئيسية المتواجدة في البلاد هي : الرحمانية، الدرقاوية، الطيبية، التيجانية، العيساوية، والعليوية. [20]

فالقادرية هي أقدم طريقة صوفية في الجزائر تستمد نفوذها المعنوي وإستمراريتها عبر القرون من مؤسس الطريقة سيدي عبد القادر الجيلالي ومركز الطريقة الذي مقره في مدينة بغداد. فالقادرية هي من الطرق الصوفية القليلة في الجزائر التي تدين على الأقل من الناحية الروحية لسلطة معنوية من خارج الجزائر. فليس لها هيكلة مركزية على مستوي القطر، فكل ناحية لها زاويتها المركزية يشرف عليها شيخ محلي: مثل زاوية المنيعة بالأوراس وزاويتي شلاطة وأقبو بوادي الصمام وزاوية مركزية في كل من عمالة الجزائر ووهران.

أما الرحمانية التي يمكن اعتبارها بطريقة صوفية ذات صبغة وطنية لكثرة عدد أتباعها وللانتشار الواسع في شرق ووسط البلاد خاصة في المناطق الجبلية والهضاب العليا . يعود تأسيس الطريقة

التي حدود سنة 1760 على يد الشيخ سيدي أمحمد بن عبد الرحمان الثعالبي .ليس للطريقة اليوم شيخا أعلى بل هي مقسمة إلى عدة فروع ثانوية، فزواياها الرئيسة هي في حي الحامة بمدينة الجزائر وأيت إسماعيل في جبال جرجرة وفي مدينة أقبوا بوادي الصمام وشلغوم العيد قرب مدينة قسنطينة وفي مدينة طولقة بالزاب الشرقي وزاوية الهامل قرب مدينة بوسعادة.

الطريقة الشاذلية التي تفرعت عن القادرية هي الأخرى مقسمة إلى زوايا محلية منفصلة عن بعضها عن البعض وزواياها الرئيسية هي في كل من مدينتي المدية وبونمارو في جبل إيدوغ قرب مدينة عنابه.

أما الطريقة الدرقاوية التي مركزها في المغرب الأقصى والتي ظهرت امتداداتها في الجزائر عند نهاية القرن الثامن عشر فقد انحصر نفوذها في عمالة وهران وخاصة في منطقة فراندة و حتى عين سلطان قرب مدينة سعيدة حيث توجد زواياها الرئيسية . تفرعت عن الدرقاوية الطريقة الخبرية التي اتخذت من عين سلطان مركز لزاويتها لقد ارتخت كثيرا علاقات هاتين الطريقتين بالطريقة الأم التي مركزها في المملكة المغربية.

تعتبر الطريقة التيجانية التي ظهرت هي الأخرى في أواخر القرن الثامن عشر والتي اتخذت من عين ماضي القريبة من مدينة الأغواظ مركزا لها، أكثر الطرق الصوفية " تفتحا واستعداد للتطور من

بين الطـرق الصـوفية الجزائرية . " فانطلاقا من مركـزها في عين ماضي، حققت انتشارا واسعا في المناطق الجنوبية من الجزائر ومن خارج حدود الجزائر في المغرب الأقصى وغرب إفريقيا، أما الطريقة الطيبية التي مركـزها مدينة وزان بالمغرب الأقصى ففرعها الجزائري الذي ينحصر تأثيره في الجهة الغربية من البلاد يخضع خضوعا مباشرا لشيخ الزاوية الأم، الذي يتابع ويراقب نشاط مقدمي الزاوية المحلين عن كثب، وتقع الرئيسية في الجزائر في البلدية بني موسى المختلطة.

يعود تأسيس الفرع الجزائري للطريقة السفوسية إلى حدد سنة 1845. فعلاقتها بزاوية الأم التي مقرها في مدينة جغبوب بليبيا مرتخية جدا تنحصر فقط في الطقوس والأوراد الخاصة بالطريقة وبالتالي فهي لم تتأثر بالاتجاه الذي اتخذته زاوية جغبوب في الدعوة إلى الجامعة الإسلامية فيما بين1890 -1920. كما أن تأثيرها وامتدادها الجغرافي محدود جدا، فهي لا تتوفر سوى على زاوية واحدة في قرية بوقيراط قرب مدينة مستغانم، أما العيساوية فهي طريقة تتميز بكونها غير تقليدية في أورادها وطقوسها التي تشبه الألعاب البهلوانية التي يقوم أتباعها باستعراضها في الأسواق وفي الأعياد والمواسم، ومقر الطريقة هو مدينة الجزائر.

ظهرت الطريقة العليوية بعد الحرب العالمية الأولى، يعود نجاحها في بداية ظهروها إلى الإحساس بخيبة الأمل والاستياء لدى

مؤيدي الطرق القديمة بسبب " ما قدمته لنا من دعم ومساندة أثناء الحرب" وهو ما جعلهم يرتدون عنها لينخرطوا في الطريقة العليوية. وإذا كان بعض مؤيديها يبدون نوعا من التذمر إزائنا " فإن شيخها لا ينفك عن تقديم شواهد الولاء والإخلاص لنا. فالطرق والزوايا التي كانت تمثل في الماضي قنوات الدعاية للجامعة الإسلامية، ومعاداة الأجنبي، تحولت الآن لتصبح صديقة ومساعدة متطوعة للإدارة "، حيث قدمت لها أثناء الحرب خدمات كبيرة في مجال تجنيد الجنود للجبهة والعمال للمصانع والمزارع في فرنسا، كما ساهمت مساهمة معتبرة في إنجاح القروض الوطنية، وهو ما جعل العلماء يشنون ضدها حملة شعواء، وبصفة عامة فشيوخ الطرق الصوفية اليوم يناصبون العداء ليس فقط لفكرة الجامعة الإسلامية وإنما أيضا لهذه الفكرة في ثوبها الجديد المتمثل في " الوهابية الجديدة". لاحظت المذكرة من جهة أخرى أنه منذ بدأت حركة الإصلاح في الانتشار تشكل هناك نوع من جبهة موحدة تجمع بين الموظفين الرسمين في الإدارة الدينية، المفتين والأئمة من جهة، ومشايخ الطرق ومقدمي أضرحة الأولياء من جهة ثانية ضد المصلحين، رغم التنافر الذي كان قائما بينهم منذ القرون.

تعرضت المذكرة للوضع في أقاليم الجنوب الواقعة تحت الإدارة العسكرية. فسكان هذه الأقاليم في رأيها لا يعيرون اهتماما كبيرا للأحداث السياسية التي تقع في الشمال وفي البلدان الأخرى.

فظروف معاشهم الصعبة تستوعب كل اهتمامهم. فسكان الحضر بوجه خاص يعانون بشكل حاد انعكاسات الأزمة الاقتصادية العامة. قد يؤدي هذا إلى الاعتقاد بكون " الدعاية الضارة " تجد لديهم قبولا وانتشارا ، لكن الواقع هو عكس ذلك.

فهذه الأقاليم هي في حالة هدوء واستقرار تام. فليس هناك ما يدعو إلى القلق في الوقت الحاضر. فليس لهذه الدعاية أي صدى ولا أي تأثير لدى السكان. كما أن القائمين بالنشاط السياسي في الشمال لا يعيرون اهتماما كبيرا ، لهذه المناطق . وبما أن أهالي الجنوب لا يتمتعون بالحقوق السياسية مثل أهالي الشمال، وبالتالي فهم ليسوا معنيين بالانتخابات ولا بالحملات الانتخابية التي تستعملها قوات المعارضة للتعبير عن أرائها ومواقفها وتوجيه انتقادات للإدارة وحتى " الإنجازات فرنسا " في هذه البلاد. وربما أيضا بسبب النظام الخاص بإدارة هذه الأقاليم، والذي يتيح إمكانية تشديد الرقابة على كل نشاط معاد وعلى " الأجانب " الذين يرتادون إلى هذه الأقاليم.

في الوقت الحاضر ليس هناك أي مؤشر عن وجود نشاط مؤثر لأنصار بن جلول في هذه المناطق، لكن إذا تكللت جهودهم بالنجاح في الشمال فسوف يمتد تأثيرها بدون شك إلى هذه الأقاليم . لكن الوضع مختلف بالنسبة لنشاط العلماء المصلحين الذي يستوجب كل التيقظ والانتباه، فمن منطلق جمعيتهم الديني

والاجتماعي الذي يهدف على الأقل في المرحلة الأولى، إلى جمع كل أهالي الجزائر " بمن فيهم البربر والقبائل وحتى الميزابين " في وحدة دينية في إطار إسلام نقي من كل البدع ومتفتح على الحداثة في نفس الوقت. في وادي ميزاب توجد أقلية فاعلة مناصرة (للباديسية) تدعو بالقلم والكلمة إلى معاداة الأجنبي " يتصدر هذه المجموعة المدعو بيوض الذي هو على رأس هذا الحزب الوطني " ، ومن خلال الدروس التي يلقيها يدافع عن أفكاره بحماس كبير. وترى المذكرة أن هناك ثلاثة مراكز في الجنوب تستدعي المراقبة وتتبع ما يجري فيها : وهي بسكرة وناحيتها، الأغواط و وادي ميزاب، وتضيف ملاحظة أن الطرق الصوفية التي كان لها شأنا في الماضي قد انحصر نفوذها وتقلص إلى حد كبير، فتأثير شيوخ زاويتي وأولاد سيدي الشيخ أصبح محدودا، وازداد انحصارا أكثر بظهور " مذهب الوهابية الجديدة الذي يدعو إليه العلماء، فدور هذه الطرق هو في حكم المنتهى. لقد تجاوزتهم هذه الحركة، التي لم يستطيعوا عرقلتها ولم يحاولوا حتى معارضتها"[21]" تستخلص المذكرة إلى أن الوضع في عموم أقاليم الجنوب هادئ ومستقر وهناك ثلاثة بؤر فقط، وهي المراكز التي سبقت الإشارة إليها و يستوجب مراقبتها ومتابعة ما يجري فيها.

لم تلبث إدارة الاحتلال أن تفطنت للخطر الكبير الذي يمثله نشاط جمعية العلماء، والأرضية التي ينطلق منها، على مستقبلها في

الجزائر. فالعمل على تطهير العقيدة من البدع ومظاهر الشرك التي التحقت بها وتخليص الإسلام من الرواسب التي تشده إلى الوراء وتنقيته من المفاهيم الضالة التي يمارس بها وهي المفاهيم التي تكرس حالة الانحطاط والتردي التي عليها المسلمون، وذلك بالدعوة إلى العودة إلى منابعه الخالصة: القرآن والسنة النبوية الصحيحة، التي من شأنها أن توفر للمجتمع الجزائري مرجعية فاعلة قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجهه و المتمثلة في السيطرة الأجنبية والتخلف عن متطلبات العصر في جميع الميادين، كما ستمكنه من اكتساب أسباب المناعة والرقي واستعادة مكانته بين الأمم مرتكزا في ذلك على شخصيته العربية الإسلامية.

تتخلص جمعية العلماء من شركائها الظرفين: الطرقيين، مقدمي الزوايا والقائمين على أضرحة الأولياء (marabouts)، بعد عام واحد فقط من تأسيسها وَ فُتِحَ المجال أمامها واسعا للعمل في الاتجاه الذي خطته لنفسها وهذا ما زاد من قلق الإدارة ودفعها إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع حركة الإصلاح. وبالفعل لقد انتهزت فرصة تقديم أحد أعضاء المجلس العام للعمالة، على مبارك بن علال،[22] التماس للإدارة يطلب فيه سد أبواب المساجد في وجه الوعاظ من غير الأئمة الرّسميين، لم يسقط هذا لالتماس ولا الشكاوى ولا الاحتجاجات التي توالت عليها من جهات معروفة، في

أذن صماء، ففي 16 و18 فبرير 1933 أصدر الكاتب العام للعمالة المكلف بالشؤون الأهلية، ميشال، منشورين يقضيان بمنع المصلحين من الوعظ في المساجد (ومراقبة التجمعات والمحاضرات التي يرأسها السيد ابن باديس والناطق باسمها الشيخ الطيب العقبى وكذلك مراقبة الكتاتيب القرآنية التي يسعون إلى استبدال معلميها الحاليين بعناصر من أتباع الوهابية. "[23] عمم هذا الإجراء ليشمل جميع مناطق البلاد، ونجم عنه غلق المدارس الحرة التي أسستها الجمعية. كما امتنعت الإدارة عن منح التراخيص لفتح الكتاتيب لتلقين القرآن وتعليم اللغة العربية. كما تم إيقاف وسحن عدد من المعلمين القائمين على هذا النشاط في مختلف جهات البلاد. كما أعطيت تعليمات للسلطات المعنية بالتقاط أية كلمة وتسجيل أية إشارة تقع في التجمعات العامة تنم عن التذمر أو نقد للواقع القائم لتقديم أصحابها أمام المحاكم لم تقتصر هذه الإجراءات على نشاط جمعية العلماء وإنما شملت كل قطاعات المجتمع النشطة سياسيا. فاتحادية منتجي عمالة قسنطينة كانت محسوبة على جمعية العلماء. فالإدارة كانت تنظر إليها، في هذه الفترة، على أنها الوجه السياسي للحركة الإصلاحية كما كانت تراقب بيقظة شديدة نشاط الحزب الشيوعي الذي تعتبره يصب في الاتجاه الذي بهدد مستقبل فرنسا في الجزائر. لقد امتدت هذه الإجراءات القمعية الهادفة إلى تطويق الحركة الإصلاحية وكتم أنفاسها إلى

الصحافة الصادرة باللغة العربية بوجه خاص عن طريق منعها بقرار وزاري. أما التي تصدر باللغة الفرنسية والتي يتعذر قمعها بهذه الوسيلة فكانت تعمد إلى أسلوب أخر لتعطيلها كحجز أعدادها بصفة مستمرة وهو ما يجعل الصحيفة أمام خيارين: إما أن تلين مواقفها من الإدارة ومن " إنجازات فرنسا في الجزائر" وإذا ما استعصت فسيتم حجز أعدادها واحدا تلو الأخر مما يكبدها خسائر لا يمكنها أن تتحملها وهو ما يضطرها إلى التوقف والاحتجاب.

شهدت الساحة الجزائرية تواتر كبير خلال هذه السنوات الثلاثة (1933 -1935) من جراء السياسة القمعية التي اعتمدتها الإدارة لحماية مصالح الإقليمية المتميزة من الفرنسيين التي نجحت في الخلط بين مصالحها الشخصية ومصالح فرنسا الدولة. ذلك أن الكفاح الوطني على الساحة الجزائرية، في هذه المرحلة، كان يهدف إلى إدخال الإصلاحات على النظام الاستعماري يخفف من البؤس والقهر الذي يثقل كاهل الفرد الجزائري وليس إنهاء الوجود الفرنسي في البلاد. والطبقة السياسية الجزائرية في هذه الفترة، كانت ترى أن فرنسا المستوطنين غير فرنسا الوطن المركز(Métropole). وكانت تحرص دائما على ربط الصلة برجالات السياسية في فرنسا. فقرار المقاطعة الانتخابية أور إلوار بتكريم نائبها موريس فيوليت بمناسبة مرور ربع قرن على تمثيله للمقاطعة،

كانت هذه فرصة مناسبة لتشكيل وفد لحضور حفل التكريم وشكر فيوليت على الجهود التي يبذلها لتحسين أوضاع الجزائريين من جهة ولإجراء اتصالات مع الإدارة مع شخصيات نافذة قد تكون مفيدة، خاصة في هاته الظروف التي اشتدت فيها سطوة الإدارة. وبالفعل توجه الوفد إلى فرنسا (14ماي1933) وحضر حفل التكريم، كما أجرى اتصالات مع شخصيات من بينها وزير الداخلية كامي شوطان. عاد الوفد إلى الجزائر متفائلا بنتائج استطلاعاته. وتقرر على اثر ذلك تشكيل وفد كبير يضم ممثلين عن اتحاديات المنتخبين للعمالات الثلاثة لتقديم المطالب المعروفة للشخصيات الرسمية في الحكومة. وبالفعل غادر الوفد الكبير ميناء الجزائر متوجها إلى فرنسا يوم 17 جوان 1933.

ثارت ثائرة المستوطنين وشنت صحافتهم حملة عنيفة ضد الوفد وطالبت مقاطعته وعدم استقباله. دعم الوالي العام جول كارد من جهته هذه الحملة بكل ما أوتي من طاقة. لقد سافر بنفسه إلى فرنسا لإحباط مساعي الوفد وهو ما تم بالفعل حيث سدت أمامه جميع الأبواب ولم يحضى باستقبال من طرف أي مسؤول وعاد إلى الجزائر يجر أذيال الفشل [24].

كان للمعاملة المهينة التي لقيها الوفد في باريس وقعا أليما في النفوس، ليس لأنه لم يحظ بقبول أي طلب من المطالب التي حملها معه فقط ولكنه لم يستقبل من طرف أي مسؤول حتى من قبيل

المجاملة. جرت العادة أن تحظى هذه الوفود باستقبال من طرف المسؤولين وتعود محملة بالوعود التي لا تنفذه وتطمينات. ولكن في هذه المرة لم يعر له أي اهتمام ولم يحظ بأية التفاتة. تزامن هذا الحدث مع التنديد بالإجراءات القمعية ضد النشاط "الأهلي" في جميع المجالات، وهو ما أدى إلى تفشي التذمر والاستياء الشديد في جميع مناطق البلاد، والذي انعكس في الأحداث و القلاقل التي شهدتها الساحة الجزائرية خلال سنوات 1933 -1935.

وقع أول تجمع احتجاجي للأهالي في ساحة الحكومة(ساحة الشهداء حاليا) ضم ما يزيد عن ألفي شخص (3 مارس 1933) ضد منشوري ميشال والذي تم تفريقه بالقوة. علقت الصحافة الأوربية على هذا الحادث على أنه عمل أشخاص سيئي التربية ومحترفي التسكع في الأزقة بتحريض من " شخص أجنبي جاء لنشر الدعاية الوطنية تحت ستار الدين .. ماذا براد بالدعاية الوطنية في الجزائر؟ ومن هو الوطني في القطر الجزائري؟.... فالمفتي يحافظ على الدين وعامل العمالة على النظام والأجنبي عن السلك الديني الرسمي لا ينبغي له أن يحاضر "[24]

ومن جهته فإن الوفد الكبير الذي عاد مهانا، فارغ اليدين من باريس طلب من المنتخبين، تقديم استقالاتهم جماعيا من مختلف المؤسسات التمثيلية. لبى النداء حوالي ألفي منتخب، بينهم ألف وستمائة منتخب في عمالة قسنطينة وحدها. [25] كما رفض

الظباط الجزائريون المشاركة في احتفالات عيد الثورة الفرنسية (14 جويلة). وقاطع سكان مدينة تلمسان من جهتهم معرض بيع السلع المنخفضة الذي أنتظم في المدينة. وفي مدينة عنابة قامت مجموعات من الشباب بإلقاء الطماطم العفنة على إمام المسجد صائحين في وجهه بعبارات " فاقو فاقو" التي تعني في التعبير الدارج أتثا فهمنا دوركم ومهمتكم كأذناب للاحتلال. وشارك في المظاهرة التي نظمها الحزب الشيوعي في مدينة الجزائر (فبرير 1934) بضعة ألاف من الجزائريين حاملين علما أخضر يتوسطه هلال، طافوا شوارع المدينة مرددين نشيد الدولية الثالثة. كما وزعت مناشير في كل من مدن قسنطينة الجزائر وتلمسان تدعو التجار المسلمين للإضراب[25] . وفي قسنطينة أنتظم تجمع شارك فيه الشيخ ابن باديس وابن جلول ضم أكثر من عشرة ألف شخص للاحتجاج ضد السياسة القمعية التي تمارسها الإدارة.حضر هذا التجمع عدد من المحاربين القدامى جاءوا ليذكروا بالوعود التي أعطيت لهم وهم يقدمون دمهم دفاعا عن فرنسا، [26] ليطالبوا باحترام الحريات الدينية وحقوق الإنسان.

على مستوى المهاجرين في فرنسا، فإن النجم الذي صدر في حقه حكما قضائيا بحله لم يتوقف عن نشاطه، لقد استمر مناضلوه يكافحون سرا وعلانية حسب ما تمليه الظروف القائمة. ففي سنة1933 خطا خطوة جديدة إلى الأمام عندما أقر نوع الجزائر،

برنامج عمل خاص به (ماي1933) والذي قسمه على قسمين: القسم الأول ويتضمن هدفا إستراتيجيا ممثلا في استقلال الجزائر وقيام حكومة وطنية ثورية والقسم القاني يتضمن أهدافا مرحلية حددها في عدد من المطالب التي سيسعى على تحقيقها آنيا وهي: إلغاء قانون الأهالي، حرية السفر إلى فرنسا إلغاء الأقاليم العسكرية، ترسيم اللغة العربية في المناهج الدراسية وإجباريتها [27] لا يزال النجم عند هذا التاريخ أي منتصف الثلاثينات لم يبرز بعد كقوة سياسية فاعلة على الساحة الجزائرية.

أمام حالة التدمر التي عمت البلاد، عمد الوالي العام جول كارد في محاولته لتهدئة الوضع إلى تشكيل لجنة لإعداد اقتراحات حول الإجراءات الممكن القيام بها" لتحسين حالة الأهالي " نُصّبَتْ هذه اللجنة في 17 أفريل 1934، غير أن الاقتراحات التي قدمتها بقيت حبرا على ورق. ومما يدل على عدم جدية هذه المحاولة هو قيام الحكومة المركزية في باريس من جهتها بتشكيل لجنة مكونة من المصالح الإدارية المكلفة بالشؤون الأهلية من مختلف الوزارات. انتشرت الإشاعة بكون اللجنة كُلّفِت بإعداد برنامج للإصلاحات لصالح الأهالي، وهي الإشاعة التي تلقفتها صحافة المستوطنين لتندد بها تنديدا شديدا تبين في النهاية أن مهمتها في الحقيقة هي اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها لقمع" الهجمات المعادية لفرنسا" التي تقع في المساجد تحت ستار الوعظ والإرشاد

[28] ، ومنع الدروس التي تلقى حول العروبة في المدارس الخاصة [29]، والمقالات العنيفة التي تنشرها الصحف العربية ضد الولاية العامة وضد فرنسا " [30]. وهو ما يعني تصفية القليل المتاح من الحريات الممنوحة للأهالي على حد تعبير موريس فيوليت.

ردت قيادات الكفاح الوطني على هذه الإجراءات القمعية بالدعوة إلى تشكيل "لجان للدفاع عن الحريات الإسلامية". انتشرت هذه اللجان عبر مختلف الجهات وانتشرت حالة التوتر والقلق في عموم البلاد. ففي ظل هذا الوضع وقعت حوادث أيام 3 -5 أغسطس 1934 في مدينة قسنطينة وهي الحوادث التي وصفت في حينها "بالفتنة" بين المسلمين واليهود. والتي اعتبرها المطلعون على خفايا الأمور في ذلك الوقت، على أنها مؤامرة مدبرة، من طرف الإدارة[31].

استغلت سلطات الاحتلال هذه الحوادث لتشد الخناق أكثر على أنفاس الجزائريين. ونجم عن ذلك ردود فعل متذمرة من طرف المواطنين والتي ردت عليها السلطات بالقوة. مثل الذي وقع في قسنطينة، سطيف وبجاية بمناسبة الحملة الانتخابية للمجالس البلدية. وفي مدينة بسكرة أطلقت الشرطة النار على المتجمعين أودت بحياة اثنين من قدماء المحاربين وجرح عدد كبير من الناس[32]. في هذا الجو المكهرب أوفدت الحكومة وزير الداخلية رينيي للاستطلاع وتهدئة الخواطر (مارس 1935). استقبل هذا

الأخير بحفاوة من طرف الأهالي الذين حملوا لافتات "تؤكد هويتهم الفرنسية وإخلاصهم للوطن الأم". هذه الشعارات كانت قد أعدت للرد على المستوطنين الذين ما فتئوا ينددون بمخاطر "الروح الوطنية الإسلامية" المتفشية بين الأهالي على مستقبل السيادة الفرنسية على الجزائر. وهو الشعور الذي يقوم على تذكيته، في نظرهم، العلماء في المقدمة وحركة النواب المسلمين في الهيئات التمثيلية المحلية التي يترأسها ابن جلول.

أقيم لرينيي حفل شاي في نادي الترقي ألقى فيه ممثلوا "الأهالي" كلمات عبروا من خلالها عن مشاعر الولاء والإخلاص لفرنسا مؤكدين أن النشاط الذي يقومون به يهدف إلى أن يصبحوا جزءا من الأسرة الفرنسية الكبيرة وتوثيق الروابط التي تشدهم "للوطن الأم". خلال هذا الحفل قدم للوزير قائمة المطالب باسم اتحاديات منتخبي مسلمي الجزائر (5 مارس 1935)[33]. أبدى الوزير عند مغادرته الجزائر ارتياحا لنتائج زيارته مما أدى إلى الاعتقاد بكونه يسعى إلى تلبية البعض منها على الأقل. لكن موقفه في الحقيقة كان عكس ما ظهر به.

ردا على الاستفسار الذي قدمه موريس فيوليت في جلسة مجلس الشيوخ، حول مصير الوعود التي أعطيت للأهالي، رد الوزير ريني بأن "الحريات العامة لم تبدأ في الجزائر إلا في سنة 1919. فلأننا كرماء يراد الوصول منذ الآن إلى التمتع الكامل بهذه

الحريات. فهذا تطلع مبالغ فيه، لقد أعطينا أكبر قدر في هذا المجال منذ سنة 1919 ولا يجوز أن يطلب منّا أكثر من ذلك لأن هذا مستحيل"[34]. هدد رينيي باستعمال القوة إذا لم يتم وضع حد لهذه "التطلعات المبالغ فيها" وكمقدمة لذلك، صدر المرسوم الذي اشتهر باسمه (20 مارس 1935) الذي يعاقب كل من سولت له نفسه بتحرك يتسبب في حدوث فوضى أو التظاهر ضد السيادة الفرنسية، بالسجن بين ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية بين خمسمائة إلى خمسة آلاف فرنك. وفي حالة ما إذا كان المتهم موظفا، فإن العقوبة تتضاعف كما يحرم من وظيفته لمدة تتراوح ما بين خمسة إلى عشر سنوات.

أعقب صدور هذا المرسوم تردد لبعض الوقت في كيفية مواجهة الموقف، والذي انعكس في تقليص النشاط الذي يشكل العمل وسط الجماهير ميدانه الرئيسي، كحالة جمعية العلماء، ريثما يتم تقدير الموقف من جميع جوانبه والاستعداد النفسي والتنظيمي لمواجهات تبعات تطبيقه. لم يستمر الترقب طويلا، ففي منتصف فيفري 1935، ضبطت الجمعية رزنامة زيارة أعضائها لمختلف جهات البلاد كعادتها في كل سنة. في نفس الوقت الذي بدأ بعض التحول في موقف الحكومة في فرنسا لأسباب داخلية وللاعتبارات المرتبطة بالوضع الدولي الذي بدأت ملامح التوتر تتجمع في آفاقه. فسياسة العصا الغليظة المتبعة لم تجد نفعا ولم

تحقق الهدف المبتغى، بل أدت إلى نتائج عكسية. فساحة الجزائر اليوم قلقة ومتوترة من أقصاها إلى أقصاها. فسياسة اللين قد تفلح في تهدئة الوضع ولو مؤقتا.

وبالفعل فالتعليمات التي أعطيت للوالي العام الجديد لوبو (Le Beau) الذي خلف جول كارد، لإحالته على التقاعد، تقضي بأن يسعى لإقامة اتصالات مع النخب الجزائرية إلى جانب تقديم المساعدة للفلاحين الذين يعانون مصاعب كثيرة ومحاربة الربا الذي يمتص ثمرة كدهم وعرقهم[35]، وأول بادرة في هذا الاتجاه، هو القرار الذي اتخذه مدير الشؤون الأهلية في الولاية العامة ميّو، يسمح لجمعية العلماء بإصدار جريدة تكون لسان حالها. كانت الجمعية قد منعت من إصدار أية جريدة بعد تعطيل صحيفة الصراط. ففي 27 ديسمبر 1935 صدر العدد الأول من جريدة البصائر أوكلت رئاسة تحريرها للشيخ الطيب العقبي وصاحب امتيازها الشيخ خير الدين.

المؤتمر الإسلامي:

في حديث أجرته معه جريدة الدفاع التي تصدر باللغة الفرنسية والتي يديرها الأمين العمودي، أطلق الشيخ ابن باديس فكرة عقد مؤتمر يضم كل الحساسيات السياسية وكل شرائح المجتمع الجزائري من أجل مناقشة موضوع الهوية السياسية، أي الموقع السياسي للمسلم الجزائري، وتحديده وضبطه بصفة نهائية.

فمسألة بمثل هذا الحجم والأهمية لا يمكن لأي رجل مهما أوتي من كفاءة ومقدرة ومهما كانت مكانته لدى الشعب أن يتولى وحده ضبطها وتحديدها من الزاوية السياسية بصفة نهائية. فهي تهم كل الناس وخاصة أولئك المؤهلين لإبداء الرأي حولها عن وعي ودراية. وبالتالي فإنه من الضروري أن يجتمع في القريب العاجل في العاصمة أو في مكان آخر مؤتمر لدراسة هذه المسألة دراسة مستفيضة والبث فيها من الزاوية السياسية بصفة نهائية "ذلك أن مصير ستة ملايين من الناس الذين يعتبرون تارة فرنسيين دون أن يتمتعوا بالحقوق المرتبطة بهذه الصفة وتارة أجانب في بلادهم مرتبط بها"[36].

يبدو أن الشيخ ابن باديس هاله تهافت عناصر النخبة النشطة في هذه المرحلة على الإندماج في فرنسا حتى أن البعض منهم صرح لوزير رينيي، أثناء زيارته للجزائر، أنه على استعداد لقبول التجنس بدون الاحتفاظ بالأحوال الشخصية كمسلم إذا تم ذلك عن طريق صدور مرسوم بالتجنس الجماعي على غرار مرسوم كريميو بالنسبة لليهود[37]. هذا الاحتمال يؤكّده المقال الذي نشره في الشهاب في شهر أفريل (1936) تحت عنوان "بصراحة" [38].

أخذت الفكرة طريقها ووجدت تقبلا واستعدادا متحمسا لدى أولي الرأي في المجتمع. كما أن الوضع السياسي الجديد الذي طرأ على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثل في نجاح الجبهة

الشعبية في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة برئاسة رئيس الحزب الاشتراكي، ليون بلوم، كان عملا مساعدا لعقد هذا المؤتمر. ولولا الوضع المستجد على الساحة الفرنسية لعملت الولاية العامة وبكل ما أوتيت من أساليب الترهيب والترغيب لمنع انعقاده.

تتكون الأطراف المشاركة في المؤتمر من ثلاثة عناصر: المنتخبون، العلماء والشباب[39]. عقد ممثلو هذه الأطراف اجتماعا تمهيديا في نادي الترقي يوم 5 جوان 1936 لضبط جدول الأعمال وتنظيم سير المؤتمر. دار النقاش في البداية حول التسمية المناسبة لإطلاقها على هذا اللقاء. عدة اقتراحات طرحت حول الموضوع مثل: "مجلس الجنس العربي البربري". و"التجمع الإسلامي المغربي"، المؤتمر العربي و"الحضارة العربية". وقع الاتفاق في النهاية على تسميته بـ "المؤتمر الإسلامي الجزائري"، أما بخصوص جدول الأعمال فبعد أخذ ورد تم الاتفاق على عدم اعتماد أية قائمة من قوائم المطالب التي قدمت في الماضي "لأنها وقعت في ظروف ضيقة وبنيت على اعتبارات فردية، ففي بعضها مما لا يتفق مع الرغائب الجزائرية الإسلامية وفي البعض الآخر ما يتصادم مع الذاتية الجزائرية الإسلامية" وبالتالي يجب إعداد برنامج "إسلامي جزائري روحا ومعنى وإسما، ينتزع من حالة المسلم الجزائري التي هو عليها الآن"[40]. كما تم الاتفاق على الكيفية التي توضع بها المطالب التي ستقدم للحكومة الفرنسية. بدءا بالمطالبة بالتمتع بالحقوق

السياسية الكاملة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية وحتى التمثيل في البرلمان[41]. وتشكيل هيئة ناخبة واحدة تشمل الفرنسيين والجزائريين لانتخاب من يمثلهم في البرلمان سواء كان فرنسيا أم جزائريا بدون تمييز. فالهيئة الناخبة للتمثيل في المؤسسات المحلية هي نفسها التي تنتخب للتمثيل في البرلمان. وهو ما سوف يعطي وزنا وثقلا لأصوات الجزائريين على اعتبار كون الهيئة الناخبة الأهلية التي عددها يزيد عن أربعمائة ألف وهو رقم يقارب عدد الهيئة الناخبة الفرنسية. كما ضبط المجتمعون كيفية سير أعمال المؤتمر واتفقوا على اعتبار ابن جلول رئيسا له وكذلك أعضاء مكتب المؤتمر الذي يتكون من ممثلي الأطراف الثلاثة المشاركة فيه. كما تم ضبط قائمة بأسماء الشخصيات التي ستتدخل باسم العمالات الثلاثة لتعلن تضامنها مع المطالب التي سيرفعها المؤتمر للسلطات الفرنسية. فالدكتور الجيلالي بن التهامي باسم عمالة وهران والدكتور البشير عبد الوهاب عن عمالة الجزائر والصيدلي فرحات عباس عن قسنطينة. ثم فتح المجال للمتدخلين.

افتتح المؤتمر أشغاله رسميا صباح يوم 7 جوان في قاعة الماجستيك بالعاصمة. سارت أشغاله بالكيفية التي حددتها اللجنة التحضيرية يوم أمس وبعد المداخلات باسم العمالات الثلاثة تمّ فتح الباب للنقاش العام. لقد أخذ الكلمة حوالي عشرة متدخلين،

اختتم المؤتمر أعماله بتشكيل لجنة تنفيذية مؤقتة مكونة من تسعة أعضاء: ثلاثة أعضاء عن كل طرف من الأطراف المشاركة لتتولى جمع المطالب وترتيبها وكذلك للإشراف على هيكلة قواعد المؤتمر في مختلف جهات البلاد والتي سيشارك الممثلون عنها في اختيار اللجنة التنفيذية الدائمة للمؤتمر في الاجتماع الذي تقرر عقده يوم 5 جويلية القادم[42].

تم في هذا الاجتماع اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية الدّائمة المكونة من واحد وعشرين عضوا برئاسة بن جلول كما تم اختيار أعضاء الوفد الثماني عشرة الذي كلف بتقديم الميثاق المطلبي للحكومة الفرنسية[43].

تعتبر هذه الوثيقة حصيلة مركزة لمجموعة المطالب التي قدمت للحكومة الفرنسية منذ سنة 1912. فعلى المستوى السياسي تجديد المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية؛ إدماج الجزائر بعمالاتها الثلاثة وأقاليمها العسكرية في الهيكلة الإدارية لفرنسا نفسها؛ التمثيل في البرلمان وتوحيد الهيئة الناخبة بدمج الهيئتين الفرنسية والأهلية في هيئة ناخبة واحدة؛ التمتع بحق الاقتراع لكل السكان بنفس الشروط التي يخضع لها الفرنسيون وفصل الدين عن الدولة وإلغاء جميع الإجراءات التي تجعل من اللغة العربية لغة أجنبية[44] وإصدار عفو عام على السجناء السياسيين.

حظى الوفد في باريس باستقبال متميز: التقى مع رئيس الحكومة ليون بلوم، ومع عدد من الوزراء النافذين في حكومته وكذا مع الشخصيات السياسية من قادة الأحزاب والمنظمات النقابية وشخصيات برلمانية. كما استضافهم عضو مجلس الشيوخ والوزير في حكومة الجبهة الشعبية، موريس فيوليت. رجع الوفد بانطباع متفائل بنجاح مهمته. ففي يوم 2 أغسطس 1936 عقد أعضاء الوفد تجمعا شعبيا في الملعب البلدي بالعاصمة حضره حسب تقديرات جريدة البصائر، قرابة العشرين ألف شخص[45]. لشرح المطالب التي قدمها للحكومة والمساعي التي قام بها في العاصمة الفرنسية ولدى التنظيمات والشخصيات النافذة في الحكومة.

في وسط هذا الجو المفعم بالتفاؤل والأمل، عمد الشيخ ابن باديس، وما سمعه من وزير الدفاع دَلاَدْيي لا يزال يرن في أذنه[46]، إلى تنبيه مواطنيه بكون الطريق نحو المستقبل المنشود سيكون طويلا وشاقا ولا يجب الإتكال إلا على أنفسهم "إننا مددنا أيدينا إلى الحكومة الفرنسية وفتحنا قلوبنا فإن مدت إلينا يدها وملئت بالحب قلوبنا فهذا المراد. وإن ضيعت فرنسا فرصتها فإننا نقبض أيدينا ونغلق قلوبنا فلا نفتحها إلى الأبد"[47].

حضر هذا التجمع بصفة مفاجئة وغير متوقعة، رئيس حزب نجم شمال إفريقيا، مصالي الحاج الذي ألقى خطابا مؤثرا. فلأول مرة يسمع الجمهور الحاضر كلمة الاستقلال تخرج من فم زعيم

سياسي أثناء تجمع عام. كان وقعها في الأنفس كبيرا جدا كالشهاب الذي ينطلق فجأة وسط ظلام دامس. فهذه الكلمة وما تحمله من أمل كانت تعتمل في نفس كل جزائري ولكن لم يتجرأ أحد حتى الآن على التلفظ بها علانية والمطالبة بالاستقلال صراحة وسط تجمع جماهيري حاشد مثل هذا. أعلن رئيس النجم في كلمته موافقته على الميثاق المطلبي متحفظا على مطلبين فقط وهما: ضم الجزائر لفرنسا إداريا والتمثيل في البرلمان معلنا أنه "لا يجوز رهن مستقبل الأجيال"[48].

بعد هذا التجمع الجماهيري الحاشد، أعدت اللجنة التنفيذية رزنامة الزيارات لمختلف المدن من طرف أعضائها لعقد تجمعات جماهيرية لشرح مطالب المؤتمر، قامت الحكومة الفرنسية من جهتها بإيفاد بعثة إلى الجزائر للاستطلاع الوضع وجس نبض الجالية الأوروبية لتقرر بعدها ما يجب عمله. فهذه الأخيرة كانت قد استنفرت قواها من أجل إحباط مساعي المؤتمر مما جعل حكومة الجبهة الشعبية في وضع دقيق للغاية. فهي، من جهة، ملتزمة سياسيا وأخلاقيا نحو الجزائريين، خاصة وأن المطالب المقدمة ليس فيها ما يمس بالسيادة الفرنسية. ومن جهة ثانية، فالمستوطنون يهددون من جهتهم بشن إضراب عام من شأنه شل البلاد شللا كاملا، وهم الذين يسيطرون على كل شيء إذا ما استجابت الحكومة لمطالب المؤتمر. وقبل أن تكتمل الصورة

لديها حول الموقف الذي يجب اعتماده إزاء الميثاق المطلبي ككل قرّرت أن تبادر بمعالجة أعقد مسألة وهي التمثيل في البرلمان عن طريق فتح المجال لعدد من الشرائح الاجتماعية الأهلية للحصول على المواطنة الفرنسية بدون فقدانها لأحوالها الشخصية الإسلامية. وهو الموقف الذي تجسد في مشروع اشتهر باسم مشروع قانون بلوم فيوليت الذي قدمته للبرلمان في 29 ديسمبر 1936 والذي ينص على تعيين النواب في البرلمان من طرف هيئة ناخبة موحدة تشمل الفرنسيين والجزائريين معا.

وفي الحقيقة فإن هذا المشروع هو مجرّد فتات ملقى على المائدة بالنظر للميثاق المطلبي الذي قدمه المؤتمر. وهو متأخر بخطوات عما اقترحه فيوليت في مشروعه الأول سنة 1931. ومن ناحية أخرى، فإن الهيئة الناخبة الموحدة هي مجرد ذر الرماد في العيون. إذ ماذا سيكون عليه ثقل الناخبين الجزائريين الذين لن يتجاوز عددهم ثلاثين ألف ناخب على أحسن تقدير مقارنة بعدد الناخبين الفرنسيين الذي يتجاوز النصف مليون ناخب. وحتى بالنسبة لإلغاء اشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فإن الآلية التي تضمنها المشروع للحصول على المواطنة مع الافتراض بكون المرسوم التنفيذي الذي سيصدر لتطبيق القانون سيكون متساهلا وهذا احتمال بعيد، فإن عدد الناخبين الجزائريين سوف

لن يتساوى مع عدد الناخبين الفرنسيين إلا بعد مضي عشرات من السنين.

يبدو أن التفسير الذي أعطته الحكومة لأطراف المؤتمر والتبرير الذي قدمته في تجزئة المطالب المقدمة لها بكون أغلبها يمكن وضعها موضع التنفيذ بواسطة مراسيم تنفيذية وقرارات تنظيمية قد اقنع هذه الأطراف التي أعلنت قبولها لمشروع قانون بلوم فيوليت كخطوة أولى.تركزت جهود أعضاء اللجنة التنفيذية في المرحلة التالية على المطالبة بالمصادقة على مشروع القانون ووضعه موضع التنفيذ. أنهت الدورة الربيعية للبرلمان أشغالها دون مناقشة وهو ما سبب قلقا كبيرا في الأوساط الجزائرية والذي عبر عنه المؤتمر الثاني الذي اجتمع في العاصمة أيام 9 -11 جويلية 1937. ففي هذا الاجتماع جدد المؤتمر ثقته في حكومة الجبهة الشعبية وأعطى توجيهات لفروعه المحلية بالتعاون مع الأحزاب المنطوية تحت لوائها والتضامن معهم. كما عبر في نفس الوقت عن أسفه للمماطلة المسجلة في مناقشة مشروع القانون والمصادقة عليه. ألّح المؤتمر الثاني على ضرورة إتمام هذه الخطوة في أقرب الآجال وإلاّ سوف يطلب من المنتخبين الجزائريين في المؤسسات التمثيلية المحلية بتقديم استقالاتهم بصفة جماعية. كما ألح على ضرورة تلبية المطالب التي تضمنها الميثاق المطلبي وهي مطالب الحد الأدنى. واحتج المجتمعون من جهة أخرى على الطغيان الذي تمارسه الإدارة

العسكرية في مناطق الجنوب وطالب بإلغاء هذا النظام وربط أقاليم الجنوب بالشمال ملحا مرة أخرى على ضرورة إصلاح العدالة وتطبيق القوانين الاجتماعية بصفة عادلة وبصرامة وتطهير الإدارة من العناصر الفاشستية التي تتلاعب بها[49].

إن المؤتمر الإسلامي الذي يمثل حدث سياسيا بارزا في مسيرة الكفاح الجزائري في الفترة ما بين الحربين والذي كانت له آ ثار إيجابية من الزاوية الإستراتيجية والتي أبرزها إدخال الجماهير الشعبية في المعركة وتحسيسها بظروفها الصعبة على أنها ليست قدرا محتوما وإنما هي من صنع الإنسان وفتح أمامها آفاق الأمل الواسعة. لكن هذا الأمل لن تأتي به الرياح ويسقط هبة من السماء وإنما هو مشروط بالعمل الجاد والمستمر وما يتطلبه ذلك من الاستعداد للتضحية والاستماتة في المواجهة مهما كان ثمنها. لكنه في نفس الوقت يحمل تناقضات في تشكيلته وبنيته التنظيمية ونوعية العنصر البشري الذي يتصدره. وبالفعل، فإذا كانت الفكرة في الأساس صادرة عن نية صادقة وتجرد كامل. لكنه في مسيرتها نحو التنفيذ التصقت بها طموحات شخصية ونوايا مصلحية ذاتية وفئوية سوف تطفو على السطح مباشرة عندما تتجسد في تجمع وطني تحت اسم المؤتمر الإسلامي الجزائري. وفي هذا الصدد فإن الدور الذي لعبه ابن جلول يعبر أبلغ تعبير عن هذا الخلل.

إن المكانة التي اكتسبتها جمعية العلماء في قلوب الجماهير والتي أكدتها نتائج الانتخابات التي جرت خلال سنوات 1933 - 1935 لتجديد العضوية في مختلف المؤسسات التمثيلية المحلية، التي حصل فيها المرشحون الأحرار، بفضل مساندتها، على نتائج غير مسبوقة، جعلت الطموحين الذين احترفوا مهنة التمثيل في هذه المؤسسات ينظرون إلى جمعية العلماء كورقة انتخابية رابحة ولا أكثر. وهذا ما دفعهم إلى التقرب منها والتعاون معها لكن إلى حين، فجمعية العلماء هي التي دفعت بن جلول إلى الواجهة وهي التي زكته في مختلف المحافل. وهي التي رشحته لرئاسة المؤتمر الإسلامي ورئاسة وفده إلى باريس. لكن الرجل لم يستطع متابعة السير على هذا الطريق رغم ما فيه من مكسب معنوي لشخصه والمكانة التي أصبح يتمتع بها لدى الجماهير. فبقدرة قادر أصبح هذا الشخص يعلن غير ما يخفي ويلعب دورا مزدوجا مع المؤتمر وضده في نفس الوقت. وبالفعل فمنذ عودته من باريس سجلت عليه عدة مآخذ في البداية ثم سلوكات ومواقف علنية صريحة فيما بعد. كالتبرير الذي قدمه في تأخره بحوالي ساعة عن موعد التجمع المبرمج ليوم 2 أغسطس الذي سبقت الإشارة إليه. وشارك في برمجة اجتماع موازي ومناهض للمؤتمر الإسلامي الذي كان سيعقد في نفس هذا اليوم بالتعاون مع شيوخ الطرق والمرابطين (القائمين على أضرحة الأولياء) بإيعاز من الإدارة لتشكيل وفد للتوجه إلى باريس

لإعلان معارضته لمطالب المؤتمر الإسلامي. كما أُغتيل في نفس هذا اليوم أيضا، المفتي كحول. فإذا كان اجتماع شيوخ الطرق والمرابطين لم ينعقد فإن الدور الذي كان سيقوم به تولاه وفد من المنتخبين تشكل في باريس برئاسة بن جلول نفسه.

وكان اغتيال المفتي كحول هي القطرة التي أفاضت الكأس لتحدث القطيعة أمام الملأ بين جمعية العلماء وابن جلول.

في حديث أجرته معه صحيفة "مارساي"ماتان الفرنسية، وردا على سؤال الصحفي عمّا هي الأحزاب التي يخشى ميل المسلمين الجزائريين إليها واغترارهم بها، رد بن جلول بأن هناك "جماعة أو جمعية من المسلمين يدعون إلى الرجوع بالإسلام إلى ما كان عليه من شدته وأصوله ومبادئه الخالصة وشيء كهذا لا يخفي ولا ينكر سوء عواقبه ومن بينها إحياء القومية الإسلامية التي اعتبرها خطر"[50]. وعن حادث اغتيال المفتي كحول أجاب "إذا ثبت أن العلماء هم المسؤولون عن هذا الاغتيال فالمحقق لدى أن أسبابه دينية محضة رغم تساهل العلماء وميلهم المخجل إلى ما يوقعهم في الفخ الشيوعي. وعلى كل حال فإن هذه الجريمة قد فتحت أعين المسلمين الجزائريين". طلبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر من بن جلول تكذيب ما نسب إليه فرفض وهو ما دفعها إلى تنحيته وعزله من رئاسة المؤتمر[51]. رد ابن جلول على هذا الموقف بإعلان تحالفه الجديد مع الطرقية والمرابطين والإشراف على إقامة زردة

كبيرة (احتفال يقام عند ضريح أحد الأولياء تنحر فيها الذبائح ويطعم فيها الكسكسي، تذكر فيها الأوراد وتنشد المدائح) أشهرت صحافة المستوطنين لهذه الزردة وأشادت بها، علق الشيخ ابن باديس عليها بمقال نشرته البصائر تحت عنوان "ليست الزردة وحدها ولكن وراء الأكمة ما ورائها...".

5 - **العلماء والسياسة:**

إن الدعوة التي وجهها الشيخ ابن باديس لعقد مؤتمر وطني تجتمع فيه كل الحساسيات والشرائح المتواجدة داخل المجتمع لمناقشة الموقع السياسي للمسلم الجزائري نمت وتبلورت لتنتهي بميثاق مطلبي مرحلي اجتمعت كلمة الأمة كلها حوله في إطار المؤتمر الإسلامي. كما صادق المؤتمر باقتراح من جمعية العلماء على لائحة خاصة من أجل حماية المقومات الشخصية للمجتمع الجزائري وإبعاد كل خطر عنها وتحت أي شكل كان[52]، خاصة أن هناك بعض من "النخبة" لا يولي لهذه المسألة ما تستحقه من الاهتمام. فالمشاركة الفعالة لجمعية العلماء في أشغال المؤتمر وفي النتائج التي انتهى إليها. أثار انتقادات واعتراضات ليس على مستوى الإدارة والمستوطنين فحسب وإنما على مستوى بعض الشرائح من الأهالي أيضا. لقد أصبحت متهمة بكونها تشتغل بالسياسة وبالتالي تجاوزت حدود صلاحياتها ومهامها المحددة في قانونها الأساسي. وهي تهمة خطرة من شأنها تعريض وجود الجمعية

نفسها لخطر الحل وتحريم نشاطها. لقد ردت الجمعية على هذه الاتهامات بكون ما تقوم به من نشاط هو في إطار القانون وأنها لم تتجاوز قانونها الأساسي.

في الكلمة التي ألقاها الشيخ ابن باديس في الاجتماع العام الخامس للجمعية (29 ديسمبر 1936) أكد أن غاية الجمعية هي محاربة الآفات الاجتماعية "الجهل والجحود والدجل وكل أنواع الأباطيل وحاربت كل واقف في طريق التعلم والتعليم. حاربت الزردات والوعدات والفدوات". فهذا النشاط يندرج في إطار ما ينص عليه قانونها الأساسي في فصلها الرابع الذي يعلن أن: "القصد من الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والفجور وكل ما يفسد على الناس عقولهم أو يضيع عليهم أموالهم فهو من الآفات". فطريقة الجمعية في محاربة هذه الآفات "ترتكز على الدعوة إلى الإصلاح ورجوع المسلمين إلى عقائد الإسلام المبنية على العلم وأفضاله وأحكامه، المبنية على العدل والإحسان. فدعوة الجمعية هي دعوة إصلاحية بحتة تندرج في إطار ما حدده قانونها الأساسي"[53].

في نفس السياق ردّ الشيخ الإبراهيمي على من يرى أن جمعية العلماء تجاوزت مهمتها وخرجت عن نطاق المسار الذي حددته لنفسها موضحا أنه "من الغلط أن يقال أن جمعية العلماء جمعية دينية يجب أن ينحصر عملها في الإصلاح الديني بمعناه الذي عرفه

الناس. ومن فروع هذا الغلط ما رماها به بعض مرضى العقول وصرعى الجهل من أنها خرجت من مدارها حيث زجّت نفسها في بعض شؤون الحياة غير الدين. والحقيقة أن هذه الجمعية تعمل من أول يوم من تكوينها، للإصلاح الديني وللإصلاح الاجتماعي وكل ذلك يسع الإسلام وكل ذلك يسعه مدلولها وموضوعها وقانونها. فالإسلام دين واجتماع. وإذا كانت دائرة الأول محدودة فإن دائرة الثاني واسعة الأطراف وأن الإصلاح الديني لا يتم إلا بالإصلاح الاجتماعي"[54]. وكَرَدٍّ غير مباشر على من يرى أن جمعية العلماء لم تتخذ موقفا واضحا بخصوص المطالبة بالاستقلال الذي عبر عنه الشيخ الإبراهيمي تلميحا وليس تصريحا بقوله: "إن هذا الذي يريدونه لعظيم وأن النفوس المتعلقة به لكبيرة وأنه لمن آمال جمعية العلماء ويشغل تفكيرها وتجمع له أسبابه. وترصد لبلوغه كل شارقة. فإما أن نطلب به وهي لم تستكمل بعد وسائله فلا... وأما أن تقاس أعمالها بهذا المقياس فلا"[55].

هذه هي أطروحة جمعية العلماء بخصوص مسألة المطالبة بالاستقلال وإذا كانت أوضاع الجزائر في الثلاثينات تدعم هذا الموقف وتبرره، فإن الإشكال الذي يطرحه هو إلى متى يستمر الإعداد لوسائله. وهل تكفي التهيئة الغير المباشرة لتحقيق الغاية. ليس واضحا الموقف الذي استخلصه الشيخ بن باديس بعد أن ضيقت الإدارة الخناق على نشاط جمعية العلماء وحاصرته في أضيق

نطاق. وهل كانت لديه رؤيا للعمل المباشر؟ من المؤكد أن هذا الانشغال كان هاجسه فهو "يعيش للإسلام والجزائر"[56]. ومن المستبعد أن يكون قد فكر في زج جمعية العلماء في هذا الاتجاه للدور الاجتماعي والحضاري الذي تقوم به في الإعداد للمستقبل.

إن موضوع انشغال العلماء بالسياسة أخذ قسطا من الجدل على الساحة الجزائرية. ففي مقال نشر في البصائر تحت عنوان: "هل يحجر الإسلام التدخل في الشؤون العامة"، أبرز الكاتب كيف أن الإصلاح في العالم الإسلامي قام به طائفة من العلماء. أولئك الذين سخروا أنفسهم لخدمة الشأن العام، وأن واجب الانشغال بإصلاح المجتمع يصبح واجب عين إذا كانت الأمة في حاجة إلى ذلك والداعون إليه قليلون، ذلك أن "العلماء هم ورثة الأنبياء" فهناك الكثير من العلماء الذين خدموا الدين كما ساهموا مساهمة مباشرة في العمل من أجل إصلاح شؤون أمتهم مثل الشيخين الأفغاني ومحمد عبدو. ثم "هل كان العلماء في كل أمة وفي كل عصر إلا قادة الفكر والسياسة والدين وهل كانوا إلا دعاة خير ورحمة"[57].

إن الجدل حول انشغال العلماء بالسياسة بلغ مداه وأوجد حالة من الاضطراب في الأنفس لدى أنصار الجمعية كما وضع بين أيدي أعدائها سلاحا جديدا يستخدمونه للنيل منها والتنديد بنشاطها. متزامنا في نفس الوقت مع إجراءات الحصار والتضييق

التي كثفتها الإدارة بما فيها الدعاية، ضدها. للرد على هذه الضغوط يضاف إليها احتياج النشاط الذي تقوم به الجمعية إلى أرضية مرجعية واضحة تقف عليها، أصدر الشيخ ابن باديس في شهر أفريل 1938 وثيقة تحت عنوان "دعوة جمعية العلماء المسلمين وأصولها"[58]. حدد فيها المبادئ التي ترتكز عليها دعوتها الإصلاحية التي لا تقتصر فقط على شؤون الدين والعبادة وإنما تهدف أيضا إلى إصلاح شؤون المسلم الدينية منها والدنيوية. "فالإسلام دين ودنيا". فهي ميثاق عمل يشمل الجوانب الروحية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية. "فالإسلام يحرم الاستعباد والجبروت بجميع وجوهه، يجعل الحكم شُورَى ليس فيه استبداد ولو لا عدل الناس"[59].

لم يكن نشاط جمعية العلماء في أي وقت بعيدا عن السياسة بل هو في قلبها. فالإطار الذي حددته لنشاطها تحت لواء الإصلاح الإسلامي الذي غايته النهوض بالمجتمع الجزائري واستعادة شخصيته المتميزة عن شخصية المستعمر هو أبلغ تعبير عن طبيعتها السياسية. فهذا المسعى الاستراتيجي البعيد المدى لم يكن ليخفى على الإدارة وعلى المستوطنين أهدافه البعيدة وما يمثله من خطر على مستقبل "الجزائر الفرنسية".

على إثر تقديم المؤتمر الإسلامي لميثاقه المطلبي، أعلن المستوطنون حالة الاستنفار القصوى لإحباط كل محاولة من شأنها

الاستجابة لهذه المطالب وحتى للبعض منها، لقد قاموا بتعبئة أدوات الضغط التي بين أيديهم، المؤسسات التمثيلية المحلية، السلطات الإدارية في الولاية العامة، الهيئات والجمعيات المختلفة. كما وجدوا دعما ومساندة، كما هو الشأن دائما، وفي جميع الأحوال، في الحزب الاستعماري في فرنسا نفسها[60]. لقد تشبعت لجنته "إفريقيا الفرنسية والمغرب الأقصى" من خلال مجلتها الشهرية "نشرة فرنسا الفرنسية" وملحقها "معلومات استعمارية" مسار الكفاح السياسي في الجزائر من وجهة نظر استعمارية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى خطوة خطوة بيقظة وانتباه شديدين. هناك إشكال يريد هذا الحزب الاستعماري توضيحه للرأي العام وللمسؤولين بوجه خاص وكشف النقاب عن خلفياته وأهدافه. وهو كون المطالب المقدمة من طرف المؤتمر الإسلامي هي وإن كان ليس في ظاهرها أي شيء من شأنه المساس بالسيادة الفرنسية على الجزائر ولكن في الحقيقة فورائه ما ورائه "لكي يكونوا على بينة من الأمر عندما يتخذون قرارهم بشأنها وبوعي بمسؤولياتهم". لقد تولى أحد المتتبعين اليقظين للشأن الأهلي" في الجزائر، دي بارمي، توضيح هذا الإشكال وإزاحة الغطاء عنه بمقال طويل تحت عنوان "سياسة علماء الجزائر من سنة 1911 -1937"[61].

بدأ الكاتب مقاله بالتأكيد بكون الميثاق المطلبي هو من وضع العلماء دليله على ذلك هو ما ورد في مجلة الشهاب في عددها

الخاص بالمؤتمر. فالإشكال المطلوب توضيحه ورفع الستار عنه هو كون المسعى الاستراتيجي لهذه الهيئة يهدف إلى النهوض بالشعب الجزائري وتخليصه من حالة التردي التي هو عليها وبناء ذاكرته التاريخية وتوجيه إرادته نحو بعث شخصيته المتميزة من أجل بناء مستقبله بإرادته الحرة، وهو ما يتعارض مع أهداف فرنسا ومستقبل الجزائر الفرنسية. يرجع الكاتب الجذور الأولى لهذا المسعى إلى سنة 1911 عندما بدأ الشيخ ابن باديس دروسه في الجامع الأخضر بقسنطينة. وفي السّنة التالية قدمت النخبة مطلبها من أجل التمتع بالحقوق السياسية والتمثيل في البرلمان مقابل الخدمة العسكرية الإجبارية المفروضة. بعد الحرب العالمية الأولى سعى أ. خالد إلى تطوير مطلب "الحقوق" هذه كما تنبه إلى ضرورة القيام بتربية الجماهير الأهلية تربية سياسية.

وجاء العلماء ليكملوا هذا العمل وشعروا بضرورة التغيير في الكيفية. فبدل الأسلوب العسكري الذي انتهجه أ.خالد، اعتمدوا أسلوب المبشرين الدينيين. وكلاهما تلامذة المصلحين المشارقة ومن "أجل تحقيق نفس الغاية الإنعتاق الكامل والاستيلاء على السلطة". فأول عمل يجب القيام به على طريق السير نحو الهدف المنشود، هو توحيد الأفكار والإرادات عن طريق تلقين الدين الصحيح الخالي من الشوائب والبدع بواسطة لغة واحدة، لغة القرآن، التي تستوجب بدورها التعمق في الآداب العربية القديمة لفهمه فهما صحيحا

واستيعاب السنة النبوية الصحيحة. وهذا من شأنه بناء الذهنية العربية وترسيخها واستكمال ذلك بمعرفة التاريخ. وعند الضرورة "يلجأ حتى للأساطير" للتحسيس بالماضي المشترك للمجموعة الذي يشكل الدعامة التي يستند عليها شعور التضامن بينها في الحاضر. أي ميلاد ضمير جماعي مشترك والذي "يعني شعور وطني في مواجهة الشعور الغربي[62]. يذكر الكاتب أن الشعور الوطني هذا كان ابن باديس قد عبر عنه بكل صراحة في جريدة المنتقد (1925) عندما أكد إن كل مقومات الأمة متوفرة لدى الشعب الجزائري يضاف إلى كونه ينتمي كذلك إلى أمة كبيرة يحق له أن يفخر بحضارتها وماضيها. يشير الكاتب إلى أن الولاية العامة لم تتقبل آنذاك هذه الإيديولوجية فقامت بمنع صدور الجريدة. استخلص ابن باديس درسا مفيدا من هذه التجربة واختار طريقا غير مباشر للتبشير بهذه الدعوة فأسس مجلة الشهاب ومن خلالها سعى إلى تهيئة الأسباب لإنشاء هيئة تجمع فيها الطاقات التي تشاركه نفس القناعات وتسعى إلى نفس الغاية، فتأسست جمعية العلماء.

استخدم المصلحون أسلوبا يتميز بالمواراة والتلميحات والإشارات وحتى "النفاق والمكر" لتمرير أفكارهم الإصلاحية مستخدمين في ذلك ثلاثة أدوات رئيسية: المساجد، الصحافة والنزول بالجماهير إلى الشارع. لقد اتسع طموحهم فوجهوا جهدهم لكسب المواقع في المؤسسات التمثيلية وإزاحة أعوان الإدارة عنها.

كما ظهر هناك نوع من تقسيم العمل بين أعضائها المؤسسين لتغطية مختلف الجهات. فابن باديس في قسنطينة والإبراهيمي في تلمسان والزاهري في وهران وآخرون غيرهم في مختلف المدن. وكروافد لنشاطها، تأسست جمعيات للتربية والتعليم وجمعيات ثقافية، رياضية ومسرحية. كل هذه الهيئات تتكتل أثناء الانتخابات ضد "المرشحين المعتدلين" الذين يسمونهم "بني وي وي". لقد اكتمل نشاطهم في هذا المجال في سنة 1937 عندما أصبحوا يسيطرون على كل التمثيليات الأهلية"[63].

كما وزع المصلحون مهام صحافتهم. فالصحافة الصادرة بالفرنسية تعتمد خطابا موجها للأوروبيين يرتكز على مبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان ومبادئ الرئيس ويلسن حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، أما الصحافة التي تصدر بالعربية فمهمتها تتركز على الشرح والتحسيس بالمقومات الشخصية وبناء الإيديولوجية الوطنية. أما الجديد في نشاط العلماء، فهو النزول بالجماهير إلى الشارع واستعمالهم للمظاهرات الشعبية "وهو أسلوب اقتبسوه من عندنا"، وهكذا انتظمت مظاهرات للاحتجاج ضد منع خطبائها من الوعظ في المساجد وكذلك ضد وزير الداخلية، شوتات الذي رفض استقبال الوفد الذي يحمل المطالب في سنة 1933. وضد منع تدريس اللغة العربية في المدارس ومهاجمة موظفي الإدارة في الصحافة. وهو ما أدى إلى وقوع "مذبحة للصحافة الأهلية"

خلال سنتي 1933 -1934 كما أثار العلماء هذا التوجه الذي اتخذه بعض الأعضاء البارزين في اتحادية منتخبي قسنطينة على إثر زيارة وزير الداخلية رينيي. فهذا الأخير كان قد أشعرهم بكون نشاط الشيوعيين ودعاة "القومية الإسلامية" يثير قلقه. لقد اتخذ بعضهم توجها متهافتا للإدماج والانصهار في الشخصية الفرنسية وهو ما أثار قلق العلماء. لقد رد ابن باديس بحدة[64] على من ادعى بأنه بحث في التاريخ وسأل المقابر فلم يجد أثرا لما يسمى بالجزائر. وهو ما دفع بهؤلاء إلى الاعتذار عما بدر منهم، حريصين على كسب ود العلماء من جديد[65]. استغل العلماء انعقاد المؤتمر الإسلامي "ليخلعوا أقنعتهم والظهور بوجههم الحقيقي. لقد تحولوا من مرشدين دينيين إلى زعماء شعبيين" ملاحظا بمرارة: "أنه في الوقت الذي كنا نعتقد أن الجزائر تفرنست كلية، استيقظت فجأة مسلمة". وبعد أن أورد كلمات قيلت على لسان الخطباء في المؤتمر وتعاليق بعض الصحف "الأهلية" حول هذا الحدث علق مؤكدا، أن في ذهن المبادرين بعقد هذا المؤتمر هو أن العمل الذي قاموا به يمثل خطوة على طريق تحريرهم. والأداة التي يستخدمونها هي المطالبة بحقوق المواطنة مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين. ولذاك أدرجوا في الميثاق المطلبي المطالبة بتعميم حق الاقتراع وهيئة ناخبة واحدة. وقبلوا مشروع فيوليت لأن الآلية التي حددها للحصول على حقوق المواطنة كاملة" ستؤدي عاجلا أم آجلا إلا أن تصبح السلطة

بين أيديهم. وبعض المصلحين يرون منذ الآن أن انتخابات سنة 1940 ستكون تحت سيطرتهم"[66].

أشار الكاتب في هذا الصدد أن الأمل في التحرير والانعتاق لم يختلف أبدا في قلوب الجزائريين: "فالثورات التي لم تتوقف منذ ثورة ابن زعموم التي اندلعت من السنة نفسها التي احتلت فيها الجزائر حتى ثورة الأوراس (1916 -1917) دليل على أن المنهزمين لم يفقدوا الأمل أبدا في استعادة حريتهم". للتدليل على كون هذا الشعور يشكل عنصرا ثابتا في الضمير الجماعي للجزائريين، أورد قصة جماعة كانت تعيش في مدينة البليدة قبيل الحرب العالمية الأولى يسمون "أصحاب القهوة المرة" يستطلعون الأفق كل يوم عله يظهر "صاحب الساعة" على رأس جيش ليخلصهم من حكم الكفار[67].

علل الكاتب هذا السلوك بأن مصدره يعود إلى العقيدة الإسلامية التي "ليست كالمسيحية دين تواضع وإنما هي دين هيمنة وتسلط". لقد أيقظ العلماء العزة الإسلامية في النفوس التي امتزجت بالوطنية "في مواجهة المسيحية" وعلى هذا الأساس يرتكز نشاط العلماء. لقد حدد هؤلاء أربعة مراحل للوصول إلى الهدف المنشود: تحقيق استقلال الجزائر وترسيخ وحدتها على "غرار مملكة بني زيان، الأسرة الملكية الجزائرية الكبيرة" ثم الاتحاد مع الدولتين المغربية والتونسية بعد تحريرهما. وعندما تكتمل وحدة شمال

إفريقيا ستُضَمّ إلى الإمبراطورية العربية التي هي في طور التكوين في الوقت الحاضر "في كل من القاهرة ومكة، لتصبح بعد ذلك جزءا من الخلافة الإسلامية العالمية التي ستهيمن على العالم حتى قيام الساعة"[68].

وبعدما أكد الكاتب أن في أدبيات العلماء السياسية ما يدعو إلى المطالبة بالاستقلال. ألم يكتب الشيخ ابن باديس مؤكدا بأن الاستقلال هو حق طبيعي لكل الشعوب. وأن هناك شعوب أقل قوة وأضعف علما ومقاومة معنوية وحضارة من الشعب الجزائري قد حصلت على استقلالها؟ واختتم الكاتب مقاله الطويل بدعوة حكومة بلاده "للتمعن جيدا في التحدي الذي يرفعه العلماء اليوم في وجهها صراحة، ومن قبل بصفة ملتوية، والجواب على السؤال التالي: هل الجزائر ستكون فرنسية أم عربية؟ وبمعنى آخر: بما أن فرنسا وحدة لا تتجزأ فهل ستقبل المساس بوحدة ترابها الوطني؟".

6 - رفض المشروع وتشتت المؤتمر:

أمام الضغط الشديد الذي يمارسه المستوطنون بدعم ومساندة الحزب الاستعماري في فرنسا، اعتمدت حكومة الجبهة الشعبية المماطلة والتسويف وهو الأسلوب الذي لخصه رئيس الوزراء "بلوم" في جملة ساخرة: "إن العجلة في الانتظار". وحتى بعد مرور عام على تقديم الميثاق المطلبي، فإن المؤتمر الإسلامي في اجتماعه الثاني (9 -11 جويلية 1937) جدد ثقته في حكومة الجبهة الشعبية،

مؤكدا في نفس الوقت على ضرورة المصادقة على مشروع القانون في أقرب الآجال. ليس أمام المؤتمر خيارات كثيرة بين يديه للضغط على الحكومة. فالوسيلة الوحيدة المتاحة له هو التهديد بالاستقالة الجماعية للمنتخبين في المؤسسات التمثيلية المحلية. وحتى هذه الأخيرة فقدرتها على التأثير محدودة. فالتجارب السابقة أعطت نتائج غير مرضية خاصة في عمالتي الجزائر ووهران كما أنه ليس بالإمكان النزول بالجماهير إلى الشارع في ظل الإجراءات القمعية الجارية والتي آخرها مرسوم رينيي وما صحب تطبيقه من توقيف ومحاكمات والاحتجاز والنّفي. فالاستقالات الجماعية تبقى هي الوسيلة الوحيدة الممكن التلويح بها. وهي الأداة التي حاول الشيخ ابن باديس تسميتها في النداء الذي وجهه للأمة للامتناع عن المشاركة في أعمال المؤسسات التمثيلية بدءا من يوم 29 أغسطس 1937 حتى تتم الاستجابة لمطلب التمثيل المتساوي مع الفرنسيين في هذه الهيئات. "ولنترك الأمة الفرنسية تعمل ما يبدو لها في برلمانها ولنعلن نحن بإيمان وأمل تمسكنا الذي لا يتزعزع بشخصيتنا ولنطالب بالمساواة في الحقوق بين الجميع ونحن في بلادنا". ولتأكيد هذا التشبث بالشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، أصدر ابن باديس في نفس الوقت فتوى مفادها أن المتجنس بالجنسية الفرنسية بشروطها مرتدا ومن ترك وصية في غير قواعد الشرع الإسلامي مرتدا، ومن استأنف حكما صدر عن قاضي مسلم إلى محكمة

أجنبية مرتدا، ومن تزوج بامرأة غير مسلمة على غير قواعد الإسلام مرتد[69].

في الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية للمؤتمر يوم 29 أغسطس (1937) تم الاتفاق على فرز عدد من المطالب التي رأت ضرورة تلبيتها عاجلا[70] كما طلبت من المنتخبين تقديم استقالاتهم بصفة جماعية ابتداء من اليوم 29 أغسطس حتى 30 سبتمبر وعدم الترشح لأية انتخابات مقبلة قبل الاستجابة لهذه المطالب[71]. كانت انتخابات تجديد مجالس العمالات على الأبواب وبالتالي فإن الفرصة مناسبة لتسجيل هذا الموقف. غير أن نداء المقاطعة هذه لم يتلق سوى استجابة جزئية.

لقد ترشح كل من الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ظهر تحت هذه التسمية في هذه السنة، واتحادية منتخبي عمالة قسنطينة وكذا حزب الشعب الجزائري الذي تأسس هو الآخر في هذه السنة، فإذا كان هذا الأخير لم يكن طرفا مشاركا في المؤتمر الإسلامي فإن الآخرين كانا طرفين فيه. فابن جلول الذي عزل من رئاسة المؤتمر بقي عضوا في هيئته الاستشارية. وكذلك الحال بالنسبة للشيوعيين فإن أحد قادتهم، عمار أوزقان، كان عضوا في هيئته التنفيذية. كانت البرامج الانتخابية لهذه المجموعات مستخرجة في مجموعها من الميثاق المطلبي للمؤتمر عدا إهمال المطالبة بتدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة وحرية تأدية

فريضة الحج التي أهملها كل من الحزب الشيوعي واتحادية قسنطينة. كما تميز برنامج حزب الشعب بالمطالبة بإلغاء المندوبيات المالية واستبدالها بمجلس جزائري يتم اختياره عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بين الديانات والأعراق، والفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، وإجبارية تعلم اللغة العربة على كل الأطفال الجزائريين الذين هم في سن الدراسة.

هذا التشتت الذي حدث في الجبهة الجزائرية، شجع إدارة الاحتلال على المضي قدما في اتجاه رفض مشروع بلوم فيوليت. فبعد "العجلة في الانتظار" تحول الموقف إلى الرفض الصريح. وبالفعل، فإن مجلس الشيوخ في دورته الخريفية (1937) رفض مناقشة المشروع، وعندما جدد المؤتمر الإسلامي هيئته التنفيذية عند نهاية العام (1937) حرصا منه على الإبقاء على رمق هذا التجمع رغم ما حدث فيه من تصدع، أرسل وفدا جديدا إلى باريس برئاسة فرحات عباس وبمعية الشيخ ابن باديس للمطالبة بالمصادقة على المشروع، الذي أصبح يتسمى بمشروع فيوليت وكأن بلوم الذي أسقط البرلمان حكومته قد تحلل منه. استقبل الوفد من طرف رئيس الحكومة "دلاديي (أفريل 1938) الذي أعلن له أن البرلمان رفض المشروع لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتماشى مع الشرع الإسلامي وليس بين يديه أي شيء يستطيع فعله في هذا الشأن. كما طلب من الوفد أن يساعده على تهدئة الأوضاع وضبط الأمن

مهددا في نفس الوقت: "لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا. فلا تنسوا بأن فرنسا دولة قوية"[72]. ردّ الشيخ ابن باديس على هذا التهديد بعبارات حازمة ملئها الثقة بعدالة القضية التي يدافع عنها "لا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم. الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه ومهما يكن من أمر فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره"[73].

انفلت عقد المؤتمر الإسلامي، وانتشر الجمع عندما خيب كل أمل في المصادقة على المشروع، وبدأ كل طرف يلتمس كيفية أخرى لمتابعة نشاطه السياسي. لقد بينت تجربة المؤتمر أن هناك من يحترف السياسة من أجل مواقع انتخابية وكراسي في المؤسسات التمثيلية وهناك من يؤمن بالقضية التي يكافح من أجلها. لقد وقع فرز أولي في الشريحة السياسية التي احترفت مهنة التمثيل في المؤسسات عند منتصف عقد الثلاثينات بين مرشحي الإدارة وبين المرشحين الأحرار. فهؤلاء الأخيرين هم الذين دفعوا بالكفاح الجزائري إلى المستوى الذي خرج منه الميثاق المطلبي وقيام الجبهة الشعبية بتقديم مشروع القانون للبرلمان. وهو أقصى ما أمكن الوصول إليه بواسطة هذا التجمع. ذاك أن أدوات الضغط التي توفرت لديه كانت محدودة للغاية. فهي تعتمد أساسا على المنتخبين، وبما أن صناديق الاقتراع تتحكم فيها الإدارة فإن

بإمكانها إبطال مفعول هذه الأداة. وهو ما حدث فعلا وبدأ التصدع في هذا التجمع الذي سوف يتشتت ويتبخر نهائيا بعد رفض المشروع.

خلال صيف 1938 ظهرت المحاولات الأولى لمشاريع تأسيس أحزاب سياسية تقوم بمتابعة المسار من أجل تحقيق المطالب الجزائرية. ففرحات عباس كانت قد تبلورت لديه فكرة إنشاء حزب سياسي منذ نهاية سنة 1937. وهي الفكرة التي مهّد لها بمقالين صدرا في جريدة "الوفاق الفرنسي الجزائري"[74] تصدر باللغة الفرنسية. فبعد عرض سريع لمسار الكفاح الجزائري منذ بداية عقد العشرينات وصل إلى خلاصة كون "جهود المنتخبين وحدهم لا يكفي للتغلب على نظام قوي مثل النظام الاستعماري بل يستلزم تدخل الجماهير وكل الجماهير"[75]. وهذا لن يتسنى إلا في إطار حزب منظم ومهيكل. وبالفعل فقد أعلن عن تشكيل هذا الحزب في شهر جويلية (1938) ودعا إلى الانخراط فيه كل من يطالب بالمساواة بين الجميع حيث تنتقي كل الامتيازات، أكانت هذه فئوية أسرية أم عرقية؛ وبنظام اقتصادي يضمن الخير والرفاه للجميع "والجزائر مقاطعة فرنسية بأتم معنى الكلمة مثل أية مقاطعة في الوطن الأم"[76].

أعلن بن جلول من جهته عن تكوين تجمع تحت اسم "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري (أغسطس 1938) ودعا كل شرائح المجتمع إلى الانخراط فيه جزائريين وأوربيين[77]؛ فهاتان

التشكيلتان كانتا لا تزالان مجرد مشاريع في الأفق عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية.

ومن جهته فإن حزب الشعب الجزائري الذي تحولت قيادته من فرنسا إلى الجزائر خلال سنة 1938 دعا إلى تكوين تجمع وطني (أغسطس 1938) تلتقي فيه كل الاتجاهات السياسية حول برنامج عمل مطلبي حدده في سبعة مطالب أساسية التي تمثل في الواقع خلاصة الميثاق المطلبي الذي قدمه المؤتمر الإسلامي للسلطات الفرنسية. وتتميز عنها بالدعوة إلى اقتراع عام لاختيار الممثلين في الهيئات التمثيلية المحلية بدل هيئة ناخبة واحدة التي طالب بها المؤتمر إلى جانب منع نظام الخماسة الجاري به العمل في القطاع الزراعي[78]. ويلاحظ من جهة أخرى تجنب المطالبة بالتمثيل في البرلمان لموقفه المبدئي حول هذه المسألة كما تجنب المطالبة بانتخاب مجلس جزائري وإلغاء المندوبيات المالية، نظرا لكون هذا المطلب تميز به عن باقي الاتجاهات السياسية الأخرى. وبالتالي فقد حرص على إدراج المطالب التي هي محل قبول الجميع في إطار المؤتمر الإسلامي قبل تنشئته.

ففي هذه الأثناء شددت إدارة الاحتلال خناقها على العمل الوطني خاصة بالنسبة لشقه السياسي والحضاري والاجتماعي الممثلين في حزب الشعب وجمعية العلماء. لقد اعتقلت خلال صيف 1937 قيادة الحزب بتهمة العمل ضد السيادة الفرنسية، كما قامت

في نفس الوقت بفرض قيود جديدة على نشاط جمعية العلماء - في ميدانها المفضل: التربية والتعليم. فالمرسوم الذي صدر في 8 مارس 1938 يمنع فتح الكتاتيب القرآنية إلا برخصة. بدعوى أنها تشكل "بؤرا للنشاط العروبي الإسلامي". خطورة هذا الإجراء يكمن في كونه مسّ صلب عقيدة المسلم. إذ كيف يتسنى له أداء فريضة الصلاة التي هي الركن الأول في الإسلام دون أن يتعلم شيئا من القرآن، كما منعت في نفس الوقت تقديم المشروبات الساخنة والغازية إلا برخصة بما فيها الأندية. والمقصود من وراء هذا الإجراء هو منع انتشار النوادي الثقافية ومحاصرة الموجود منها وفي مقدمتها نادي الترقي. كما لا يستبعد أن تكون قد هددت جمعية العلماء بالحل إذا ما خطت خطوة تعتبرها خرقا لقانونها الأساسي وخروجا عنه. فهذا الاحتمال يمثل دوما عنصر ضغط مستمر على تحرك جمعية العلماء ونشاطاتها.

فهي يعز عليها أن ترى ما يزيد عن مائة مدرسة أنشأتها عبر مختلف الجهات خلال هذا العقد تسد أبوابها في وجه الآلاف من الناشئة هي أمل المستقبل. فهذا الاعتبار هو الذي دفع بالشيخ العقبي إلى اقتراح برقية تأييد لرئيس الحكومة "دلاديي على غرار ما فعلته شخصيات وهيئات أهلية أخرى. وهو الاقتراح الذي لم يستسغه أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وفي مقدمتهم الشيخ ابن باديس.

كيف يستسيغه وقد سمع ما سمع من رئيس وزراء فرنسا والذي ردّ عليه بما يجب أن يرد. فموقف غير هذا يتنافى والكرامة الوطنية ومع السياسة المتبصرة. فانسحاب الشيخ العقبي من مجلس الإدارة احتجاجا على موقف زملائه هو في الحقيقة القطرة التي أفاضت الكأس. فهناك من المؤشرات ما يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك خلاف في مجلس إدارة الجمعية حول مشاكل مثل قضية بن جلول. فالشيخ العقبي هلل لفكرة التصالح معه، لكن الشيخ ابن باديس رد على هذا التهليل مباشرة في الأسبوع الموالي - بمقال تحت عنوان "ليست الزردة وحدها ولكن وراء الأكمة ما ورائـــها..." (79).

انتهى الكفاح الوطني بالشكل الذي مورس به، عقد نهاية هذه العشرية الخصبة والثرية في التجربة، إلى عنق الزجاجة، وبدأ يلمح في الأفق انفراج لم تتبلور ملامحه بعد. ذاك أن أحداث الحرب العالمية الثانية في سنواتها الأولى وما صحبها من إجراءات خاصة سوف تعرقل نشاطه لفترة من الوقت ليستأنفها بعد حين نحو آفاق أوسع.

الهوامش

1-C.F.N Noushi A, la Naissance du nationalisme algérien 1914-1954 Paris, 1962 pp. 31-52

2 - في إعلان إشهاري لجريدة الحق التي تصدر في مدينة بسكرة عدد 30 أفريل 1926 يبين أن قدرة الفرنك الشرائية في سنة 1926 تساوي 0.17 ف (أي 17 سم) على التي كانت له قبل الحرب. للمزيد من التفاصيل حول الأزمة المالية في فرنسا في هذه الفترة أنظر: Philippe Raymonde : Le Drame financier de 1924 -1928, Paris,1931

3- Noushi op.cit,.pp 49-50

4 - بعض الكتابات تميل إلى تحميل مزاج أ.خالد وتصلبه في مواقفه بعضا من المسؤولية في "فشله" وهو في نظرنا نوعا من التحامل ليس له ما يبرره. فهو يحمل هموم شعب ويدافع عن قضية يراها مقدسة من جوانبها الثلاثة: شرعيا أخلاقيا وطنيا. فهذه "المآخذ" تبدو لنا هجرد تبرير لمن كان إلى جانبه وسار معه جزاءا من الطريق ثم تخلى عنه عندما تأزمت الأمور مع إدارة الاحتلال، ومن بقي على الخط بعد ثقيه دفع ثمنا غالبا الدكتور موسى من قسنطينة والبعض الآخر دفع حياته ثمنا لذلك.

5 - محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ج.2، الجزائر 1971، ص 48 وما بعدها.

6 - تنص المادة الرابعة من القانون الأساسي للاتحادية على فتح المجال أمام"المحسين" بمساعدتها ودعمها دون المشاركة في تحديد توجهاتها ةاختيار قيادتها، أنظر القانون الأساسي في : Collot et autre ن.م.ص ص 41 -45.

7 -كأمثلة وليس حصوا. ذاك أنه كان معهم وبجانبهم مآت من العلماء العاملين يكافحون كجنود مجهولة من أجل المحافظة والدفاع عن مقومات الأمة وحضاراتهم قوي التغريب والفرنسية التي تجتاح البلاد.

8 - - لتتبع ميلاد فكرة تكوين جمعية العلماء ومسارها حتى تحقيقا راج :
Merad Ali, le réformisme musulman en Algérie, 1925-1940, Paris,1997.Pp.119-133

9 -حول التحضير للاجتماع التأسيس ووقائع هذا الاجتماع، عبد الرحمات بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال معاصر، الجزء الأول، الجزائر، 198، ص 171 وما بعدها.

10 - وهم السادة محمد المهدي بن شعيب كاتبا، آيت أحمد عبد العزيز أمين المال محمد الزمولي عضوا الحاج عمر العتيق عضوا.

بالتعاون مع شيخ الطريقة العليوية، أحمد بن عليوة وأتباعهم، مستغلين مناسبة تجديد المكتب الإداري للاستيلاء على الجمعية في شهر ماي (1933) وفشلها.

11 -حول تفاصيل الصراع الذي نشب بين الطرفين أنظر عبد الرحمان بن العقون ن.م، ص ص 203 -246.

- 12 A.N.P/S.O.M Aff.l.c.903.D5

13 - تتجاهل المذكرة متابع حركة الإصلاح في الجزائر وجهود المصلحين الرواد. فهي تقرير ظرفي فالمعلومات التي تتضمنها لها قيمة لحظية تتصل بالظرف الحاضر وليس أبعد من ذلك

14 - نفس المصدر.

15 - فالقرار الأول الذي صدر في حق النجم يمنع نشاطه كان في سنة 1929

16 - أنظر أعلاه.

17 - كان هذا موقف الجريدة قبل انعقاد المؤتمر الإسلامي وبعدها تحولت عنه، لتتدد بحركة الإصلاح واتحادية منتخبي عمالة قسنطينة لتعاونها معها، موقفها المحوري هو الدعوة إلى فرنسية المجتمع الجزائري وإدماجه كليا في فرنسا

18 - نفس المرجع.

19 - أتباع هذه الطرق عند هذا التاريخ حسب المذكرة هو كمايلي:

الطريقة	عدد الأتباع
1 - **الرحمانية**	133.102
2 - **الطيبية**	27.305
3 -**الدرقاوية**	27.303
4 - **التيجانية**	19.588

5 - **القادرية** 15.391

6 - **العليوية** 06.025

7 - **العيساوية** 03.525

نظر لكون السلطات تراقب عن كتب نشاط الطرق الصوفية فإن الأرقام التي أوردتها المذكرة لعدد مريدي كل طريقة تعكس بالفعل واقع هذه الطرق وحجمها في هذه الفترة .

20 - من أبناء زاوية سيدي علي مبارك التي مقرها مدينة القليعة الواقعة غرب العاصمة، ومن أحفاد الشهيد محمد بن علال الذي كان من أبرز خلفاء أ . عبد القادر، والذي كتب عبارة مشهور في رسالة وجهه إلى أحد المقاومين الذي كان معه تم تحول إلى معسكر الفرنسيين " لقد اعتديت على الرسول وعلى السلطان وعلينا نحن، فأي صديق إخترته؟المسحيين؟ خذ حذرك فسوف لن يبقوا أبدا الدهر" إن بعض الحلف نسوا أو تناسوا كفاح السلف أو اشتروا به ثمنا قليلا عن.ج قنان .ن.م.ص ص115 -117.

21 - منشوري ميشال عن: نوشي .... ن م ص ص69 -70

لم تقتصر هذه الإجراءات على نشاط جمعية العلماء وإنما شملت كل قطاعات المجتمع النشطة سياسيا فاتحادية منتخبي عمالة قسنطينة كانت محسوبة على جمعية العلماء. فالإدارة كانت تنظر إليها ، في هذه الفترة على أنها الوجه السياسي للحركة الإصلاحية

22 – عبد الرحمان بن العقون ف. م ص ص 377 -387

(109) ن م ص ص 379 -380

23- Merad- A –op.cit, p.154

24- Noushi op.c Passin.

25 – تتبعث نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية هذه الحوادث عن كتب خلال هذة السنوات الثلاثة أنظر

B.C.A F Année 1933-1935.□

26 - حول النشاط السياسي للمهاجرين في فرنسا أنظر ع زوزو

27 - حول القانون الأساسي للنجم وبرنامج عملة الخاص بالجزائر أنظر

Collt C et Henry J.P. op,cit.pp 48-53

28- Merad A, op.cit, p .153

29-هذه الدورس في الحقيقة هي حول التاريخ العربي الإسلامي

30- حول مقترحات هذه اللجنة وتبراتها أنظر

B.C.A.f Année 1934

31- حول تفاصيل هذه الحوادث وتحليلها وموقف العلماء منها راجع: Merad. A. op. cit., pp. 168-178

وكذلك: Noushi, op. cit., p 74

32- فرحات عباس ن.م. ص 15.

33- تشتمل قائمة المطالب هاته على: التمثيل في البرلمان، إلغاء البلديات المختلطة، المساواة في مدة الخدمة العسكرية مع الفرنسيين، إلغاء القوانين الاستثنائية، إصلاح القضاء الإسلامي، التخفيف من قانون الغابات، إلغاء التعليم الخاص بالأهالي، احترام المدارس القائمة على تدريس اللغة العربية والسماح بإنشاء غيرها. الإكثار من عدد المدارس العمومية، التعيين في الوظائف بدون تمييز في الترقية والرواتب، فصل الدين عن الدولة.

34- B.C.A.F. année 1935.

35- Noushi, op. cit., p 79.

36- البصائر عدد 23 أكتوبر 1936، انظر كذلك Merad Ali ن.م.

37- Desparmet, la politique des Oulémas algériens, N.B.C.A.F., année 1937, p 357.

38- رد فيه على المقولة الشهيرة لفرحات عباس وعلى رأي مشابه له لابن جلول.

39- لفظة الشباب هي التسمية التي أطلقتها البصائر على هذا الظّرف، أما النصوص الفرنسية فالتسمية بالمناضلين (Militants)، فهي على ما يبدو تسمية غير دقيقة لأن المؤتمر لم ينعقد بعد ولم يتهيكل قاعديا. وقد يكون لمشاركة مناضلين شيوعيين في تشكيل هذا الطرف ومن باب إطلاق الجزء على الكل هو الذي اعتمد في تحديد هذا الطرف في النصوص الفرنسية. ونرى أن التسمية التي أطلقتها البصائر هي الأكثر دقة؛ والتي تعني أنصار فكرة عقد المؤتمر من غير النواب والعلماء. البصائر المجموعة الأولى.

40- Desparmet op. cit., p 357. عدد 12 جوان 1936.

41- كانت مسألة التمثيل في البرلمان موضوع نقاش ساخن بين أعضاء اللجنة التحضيرية. فتشدد الفرنسيون باشتراط التمثيل في الهيئة التشريعية الفرنسية التمتع بحقوق المواطنة كاملة وفق الشروط التي حددها القانون الإمبراطوري (1865) وقانون 4 فبراير 1919. فليس مقبولا في نظر المشرع الفرنسي تمكين أي أحد من المساهمة في وضع قوانين تسير المجتمع الفرنسي دون أن يكون هو نفسه خاضعا لها. أنظر أعلاه، ردّ الأمير خالد على هذا الرأي. يبدو أن بعض أعضاء اللجنة، لتجاوز هذه العقبة، يرى عدم التشدد في التمسك بالأحوال الشخصية الإسلامية، ليتم الاتفاق في النهاية على عدم التنازل حول هذه المسألة، كما طرحت مسألة اللغة التي تستعمل في المؤتمر، فاتفق على أن التدخلات ذات المحتوى السياسي تكون بالفرنسية "لتؤدي المعاني ألفاظها الاصطلاحية وليكون مراد المؤتمر منه واضحا لا شبهة فيه وليكون صدى المؤتمر موافقا لحقيقته ولتسهيل مهمة الصحفيين الأوربيين. وأن تكون الخطب المتعلقة بالمطالب الدينية من علماء الدين. باللغة العربية". البصائر عدد 14 جوان 1936.

42- البصائر، 31 جويلية 1936.

43- نشر الميثاق المطلبي في حينه بالعربية في صحيفة البصائر ومجلة الشهاب وبالفرنسية في جريدة لاديفونس. يمكن الرجوع إليهما بالعربية في عبد الرحمان بلعقون ن.م.ج2 ص ص 26 -27. وبالفرنسية في: Collot et Henry op. cit., pp 72-73.

44- تضمن الميثاق المطلبي مطالب ثقافية واجتماعية كحرية تعليم اللغة العربية، إجبارية التعليم للأطفال من الجنسين، إلغاء التعليم الخاص بالأهالي ودمجه في منظومة التعليم العام، التوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات وإنشاء صندوق البطالة. الاستفادة من القوانين الاجتماعية الجاري بها العمل في فرنسا والمطبقة على المستوطنين، المساواة في الرواتب والتدرج في الرتب حسب التأهل والكفاءة بدون تمييز، وقف نزع الملكية، إلغاء قانون الغابات وتوزيع الأراضي غير المستغلة وأراضي البور على الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين.

45- هناك رواية أخرى تقدر عدد الحاضرين في هذا التجمع باثني عشر ألفا.

46- ذكر دلاديي لوفد المؤتمر أنه لن يقبل فكرة التمثيل في البرلمان لغير المتجنسين بالجنسية الفرنسية.

47- عن: عبد الرحمان بن العقون ن.م. ج2. ص 34.

48- ألقى مصالي الحاج خطابه بالعربية وقامت جريدة الأمة بترجمته إلى الفرنسية ونشره في Collot et Henry ن.م. ص ص 82 -85.

49- لوائح المؤتمر الإسلامي الثاني في: Collot et Henry op. cit. pp 101-104.

50- قامت البصائر بترجمة هذا الحديث ونشرته في عدد 4 سبتمبر 1936.

51- ن. م. قبل أن تتم تنحيته طلبت منه اللجنة التنفيذية الإجابة كتابة عن الأسئلة التي وجهتها إليه وهي: "هل أنت مستعد لإعطاء تصريح عمومي تثبت فيه توبتك من موقفك الذي وقفته يوم مقتل كحول؟ هل أنت مستعد لتكذيب تصريحاتك المنشورة في مارساي ماتن ولادييباش ألجيريان؟. كان المؤتمر قد رفع برقية يعرب فيها عن ثقته في الحكومة الحاضرة. فلماذا لم ترسلها؟ وكذلك البرقية التي وجهت لمسيو بلدم في اجتماع الملعب البلدي الذي ضم 30 ألف مسلم فلماذا لم ترسلها؟ هل أنت مستعد أن تذكر علانية المحاولات الفاشتية التي ظاهرها مقاومة الشيوعية وباطنها منع تحقيق برنامج المؤتمر؟ لماذا حررت بخطك الرسالة الثانية التي استدعي فيها النواب لاجتماع مضاد يوم 2 أوت؟ هل أنت مستعد لإعلان براءتك من تشكيل الوفد الثاني الذي له برنامج ضد برنامج المؤتمر؟ لماذا ترفض الاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية وترفض بكل وجه حضور اجتماعاتها". البصائر 23 أكتوبر 1936.

52- ن.م.

53- قدم الشيخ ابن باديس لمكتب المؤتمر مشروع لائحة تمت المصادقة عليها من طرف المؤتمر والتي تنص على: ترسيم اللغة العربية واعتبارها كاللغة الفرنسية. معاملة الصحافة العربية مثل الصحافة الفرنسية. تسليم إدارة المساجد للمسلمين لتتولى الإشراف عليها جمعيات مستقلة التي ستنشأ بمقتضى قانون فصل الدين عن الدولة، إنشاء كلية

لعلوم الدين تقنين القضاء الإسلامي وإصلاحه. البصائر 19 جوان 1936. اعتبرت الإدارة هذه اللائحة دليلا آخر على إقحام الجمعية نفسها في العمل السياسي.

54- البصائر 13 نوفمبر 1936.

55- البصائر 2 أكتوبر 1936.

56- لمن أعيش؟ عنوان محاضرة ألقاها الشيخ ابن باديس أمام أعضاء جمعية التربية والتعليم بقسنطينة جاء فيها: فإذا عشت له (الإسلام) فإني أعيش للإنسانية لخيرها وسعادتها في جميع أجناسها وأوطانها وفي جميع مظاهر عاطفتها وتذكيرها وما كنا لنكون هكذا بالإسلام الذي تدين به ونعيش له ونعمل من أجله... أما الجزائر فهي وطني الخاص الذي تربطني بأهله وروابط من الماضي والحاضر والمستقبل بوجه خاص... وأن أشعر أن كل مقوماتي الخاصة مستمدة منه... ثم لنا وراء هذا الوطن الخاص أوطانا أخرى... أقرب هذه الأوطان هو المغرب الأدنى والمغرب الأقصى اللذان ما هما والمغرب الأوسط إلا وطن واحد. ثم الوطن العربي الإسلامي ثم وطن الإنسانية العام... ولن نستطيع أن نؤدي خدمة مثمرة لشيء من هذا كله إلا إذا خدمنا الجزائر... فنحن إذا كنا نخدم الجزائر فلن نخدمها على حساب غيرها ولا الإضرار بسواها، معاذ الله - ولكن لننفعها وننفع ما اتصل بها من الأوطان، الأقرب فالأقرب "البصائر 25 ديسمبر 1936".

57- البصائر 13 نوفمبر 1936.

58- ملحق سجل جمعية العلماء، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.

59- المادة الثانية الفقرتين 11 -12.

60- الحزب الاستعماري في فرنسا ليس حزبا بالمعنى التنظيمي للكلمة وإنما هو تيار في الرأي العام وأداة ضغط لصالح سياسة التوسع الاستعماري وترسيخ دعائم الإمبراطورية الفرنسية كما يمثل في نفس الوقت مرجعية للساسة الفرنسيين في الشؤون الاستعمارية.

61- Desparmet et la politique des oulémas algériens de 1911-1937 B.C.A.F, Année 1937.

62- ن.م. ص 353.

63- ن.م.

64- الشهاب أفريل 1936.

65- Desparmet op. cit. p. 526.

66- ن.م. ص 526.

67- كانت هذه الجماعة تلتقي في مقهى معين مساء كل يوم على فنجان من القهوة بدون سكر يتحاكون همسا قصص الأعلام التي رآها كل واحد منهم في منامه. كما يتبادلون الأخبار من كل نوع حقيقة كانت أم من نسج الخيال حول الموضوع الذي يشغلهم. وبعضهم كان يرتاد إلى مشارف المدينة عله يرى طلائع جيش المهدي المنتظر الذي يحكي أنه سيأتي من ناحية وادي جر الواقع على بعد بضع عشرة كيلومتر جنوب غرب المدينة. وكانوا يوصون بعضهم البعض أن يبلغ الحي منهم الميت عند قبره عندما يأتي ذلك اليوم.

68- ن.م. ص 559.

69- صدرت الفتوى في صيف 1937 ونشرتها البصائر في 14 جانفي 1938.

70- تم فرز عدد من المطالب من الميثاق المطلبي التي رأت ضرورة تلبيتها عاجلا: كتحديد الأجر اليومي للعامل في القطاع الزراعي بعشرين فرنكا. وفتح ورشات للأشغال الكبرى، إنشاء صندوق البطالة، إلغاء الإدارة العسكرية في الجنوب حرية تنقل العمال إلى فرنسا، حرية التدريس والوعظ في المساجد، حرية أداء فريضة الحج إلى جانب المصادقة على مشروع قانون بلوم فيوليت الموسع في اتجاه تمكين أكبر عدد من الجزائريين من حق الاقتراع في أقرب الآجال.

71- طلبت اللجنة التنفيذية تجميع هذه الاستقالات على مستوى اتحاديات المنتخبين في العمالات الثلاثة لتقديمها بصفة جماعية. هذا بالنسبة للمنتخبين المنخرطين في الاتحاديات، أما لغير المنخرطين فالاستقالات يتم جمعها على مستوى رئاسة المؤتمر الإسلامي.

72- فرحات عباس ن. م. ص 157.

73- عن: ن. م. ص ص 157 -158.

74- L'Entente franco-algérienne 16 et 23 déc 1937.

75- In Collot et Henry j.p- op. cit. pp. 121-124.

76- واسم هذا الحزب هو الاتحاد الشعبي الجزائري من أجل حقوق الإنسان والمواطن شعاره "من الشعب وإلى الشعب" ومبدأه "التوجه إلى الشعب".

77- التجمع مفتوح أمام: "المنتخبين، الفلاحين العمال الزراعيين، عمال المدن والتجار موظفين، قدماء المحاربين، العلماء الطرقيين، جمعيات، أحزاب سياسية ونقابات.

78- نظام الخمّاسة يقضي بمنح خمس الإنتاج للعامل الزراعي مقابل عمله على امتداد السنة الفلاحية.

79- البصائر عدد 13 نوفمبر 1936.